الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

الإمارات العربية المتحدة

العدالة بين الجنسين والقانون

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

العدالة بين الجنسين والقانون

الإمارات العربية المتحدة

© 2202 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

لا تتحمل الإسكوا ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
الإسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme, One UN Plaza, New York, NY, 10017, USA

صندوق الأمم المتحدة للسكان
70 أ، شارع النهضة، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: arabstates.unfpa.org

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: https://arabstates.unwomen.org/ar

صورة الغلاف: ©JohnnyGreig/E+ via Getty Images

شكر وتقدير

هذه التقارير الوطنية هي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما كان لهذا العمل أن يُنجز بدون الجهود المتميزة لأشخاص كُثُر على المستويين الإقليمي والوطني.

من الإسكوا، ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، التي أدارت مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون، بما فيها تطوير المصفوفة وإعداد التقارير، ويسّرت عدداً من الاستشارات الوطنية في بعض الدول تحت إشراف مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة. وقامت منار زعيتر، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بتطوير مضمون التقارير وإعدادها بشكلها النهائي باللغة العربية. واستفادت الإسكوا في إعداد هذه التقارير في مراحلها المختلفة من منال منشي، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين، التي عمدت إلى تجميع التقارير وتنسيقها في المراحل الأولى للعمل، وصوفيا ناصر، المتدربة في الإسكوا، التي أعدت المسودة الأولى للمصفوفة التقييمية المحدثة اعتماداً على المؤشر الخاص بالمقصد الأوّل من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتدربتين كارين مراد ورهف زاهر اللتين رافقتا العمل على المبادرة.

ومن المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان لفرانسيس غاي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي، ورانيا طرزي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي بالإنابة إسهامات في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً. كذلك، شاركت كل من ليان مكاي، مستشارة سيادة القانون، وأنيسة والجي، أخصائية برنامج سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، وأرمانيا ايمباي، أخصائية سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان في مراحل مختلفة من إعداد التقارير.

ومن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أسهمت كلّ من سيمون إيلي أولوش أولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة، وكلير فان لوفرين، محللة برامج، واستير مولامبا، مساعدة محلل برامج في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً تحت إشراف السيدة سوزان ميخائيل إلدهاغن، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، والسيدة يانيكا فان دير غراف كوكلر، نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

ومن المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أسهم كلّ من كريستين شينيير، محللة برامج في قضايا النوع الاجتماعي، وثيودورا كاستان، أخصائية برامج إقليمية في قضايا النوع الاجتماعي، وحنان رباني، مستشارة البرامج الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والثقافة عموماً تحت إشراف لؤي شبانه، المدير الإقليمي، وكارينا نيريسيان، نائبة المدير الإقليمي.

وقامت المستشارات الثلاث شيرين بطشون ونجلاء سرحان ومنار زعيتر بإعداد المراجعة المكتبية الأولية للقوانين والتشريعات الناظمة للدول العشرين بناءً على المصفوفة المعدّلة لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

وشكر خاص للجهات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت خلال فترة إعداد التقرير من خلال قراءة ومناقشة المسودات الأولى منه، وتقديم ملاحظات قيّمة وموارد تشريعية وفنية مختلفة.

وشكر خاص لحكومة اليابان على دعمها السخي لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

المحتويات

شكر وتقدير 3
مقدمة 7
المصفوفة القطرية - الإمارات العربية المتحدة 8

1. الإطار العام للدولة 14
ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة 15
باء. الدستور 16
جيم. الإطار القانوني العام 16
دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات 17
هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية 19

2. الأهلية القانونية والحياة العامة 20
ألف. الأهلية القانونية 21
باء. المشاركة في الحياة العامة 21

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص 22
ألف. الحماية من العنف الأسري 23
باء. الجرائم "بذريعة الشرف" 23
جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث 23
دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج 24
هاء. الاغتصاب 24
واو. التحرش الجنسي 24
زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني 25
حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء 25
طاء. الاتجار بالبشر 25

4. العمل والمنافع الاقتصادية 26
ألف. عدم التمييز في العمل 27
باء. القيود على عمل المرأة 27
جيم.الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية 27
دال. التحرش الجنسي في مكان العمل 28
هاء. العاملات في المنازل 28

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية) 30
ألف. زواج الأطفال 31
باء. إبرام عقد الزواج 31
جيم. الطلاق 32
دال. الولاية وحضانة الأطفال 33

هاء. الميراث 33
واو. الجنسية 33

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية **34**
ألف. الرعاية الصحية للأمهات 35
باء. وسائل منع الحمل 35
جيم. الإجهاض 36
دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية 36
هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة 36
واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة 37

التشريعات **38**

المراجع **39**

الحواشي **41**

المصفوفة ومعايير الترميز **44**

مقدمة

أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دراسة حول العدالة بين الجنسين والقانون. وقدّمت هذه الدراسة التي نُشرت للمرة الأولى عام 2018 ونُقحت عام 2021، تقييماً شاملاً للقوانين والسياسات التي تؤثر في المساواة بين الجنسين على مستويات التعزيز والإنفاذ والرصد في بلدان المنطقة العربية. واعتمد التقييم على 74 مؤشراً يوضح كل واحد منها مدى اقتراب القانون أو السياسة العامة من المعايير الدولية أو بُعده عنها، وذلك من خلال مصفوفة صُممت لهذا الغرض بالاستناد إلى المؤشر الخاص بالمقصد الأول من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الدراسة عشرين دولة عربية، وتستعرض أبرز التطورات التشريعية والسياساتية التي استجدت فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والقانون. ويتألف كل تقرير قُطري من موجز قُطري ومصفوفة تبيّن مدى انسجام النصوص القانونية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. ويوفر كل موجز، بالإضافة إلى اللمحة العامة الاستهلالية التي تفصّل الخلفية والأساس المنطقي وإطار العمل التحليلي والمنهجية المتّبعة، تحليلاً لقوانين الدولة وسياساتها لناحية تعزيز أو إعاقة المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ودورها في كفالة الحماية من العنف ضد المرأة على صعيد ستة مجالات هي:

- الإطار العام للدولة
- الأهلية القانونية والحياة العامة
- الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
- العمل والمنافع الاقتصادية
- المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)
- الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تطوير هذه الموجزات القُطرية، فقد اتُخذت الخطوات التالية:

1. أُعدّ موجز أولي بالاعتماد على تحليل الأدبيات التي تتناول مختلف القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات، وممارسات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البلدان العشرين، ليشكّل أساس مسودات الموجزات القُطرية.
2. طُورت مصفوفة تقييمية خاصة بمحاور الموجز القُطري الستة تتناول القوانين لناحية تعزيزها وكذلك إنفاذها الحقوق من خلال ترميز المؤشرات بألوان محددة يتم تحديدها بناءً على مدى انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية. وعموماً، يتم ترميز القوانين التي تنص على المساواة بين الجنسين باللون الأخضر، أما في الحالات التي تمت فيها معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولكن لا تزال هناك فجوات تحول دون انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية، فيتم الترميز باللون البرتقالي. وفي الحالات التي لا ينص فيها القانون على المساواة بين الجنسين بشكل واضح وغير ملتبس، يتم الترميز باللون الأحمر. ويتم ترميز المعايير التي لا يغطيها القانون باللون الأسود. أما عندما لا تتوفر بيانات، فيتم الترميز باللون الرمادي. ويلي هذه المقدمة المعايير المستخدمة والتي تغطي 74 مؤشراً.
3. تجدر الإشارة إلى أنّ منهجية التقرير لا تسعى إلى تقييم جهود الدولة ومساعيها لإعمال حقوق النساء، ولا استعراض كل التدخلات والبرامج والتدابير الوطنية، كما أنّ المصفوفة والمعايير المعتمدة لا تقيس الجانب التطبيقي للقوانين بل تركز على الإطار القانوني ومدى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، بحسب الاتفاقيات والأطر الدولية. ويمكن أن يساهم التقرير في دعم جهود الشركاء الوطنيين في تعديل المنظومة التشريعية تواؤماً مع المعايير والمتطلبات الدولية والأممية.
4. عُرضت التقارير الأولية والمصفوفة التقييمية على الشركاء في الدول العربية للمراجعة وإبداء الرأي وتحديث المعلومات بما ينسجم مع التطورات التشريعية وتحديثاتها.
5. نظراً إلى محدودية المراجعة المكتبية للأدبيات، تولت فِرق الأمم المتحدة القُطرية وخبراء استشاريون قيادة مسار التحقق القُطري لكلّ مسودة من مسودات الموجزات القُطرية. وقد جرى هذا المسار لضمان دقة كلّ موجز قُطري، واشتمل على التماس آراء الشركاء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين.
6. عُدِّلت الموجزات وتم تحميلها على الموقع الإلكتروني.
7. سيعمل الشركاء سنوياً على تحديث الترميز الخاص بكل دولة اعتماداً على مسار تطوير وتعديل التشريعات الوطنية.

©Diamond Dogs/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية - الإمارات العربية المتحدة

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون. للاطلاع على هذه المعايير، يُرجى مراجعة "المصفوفة ومعايير الترميز" المتوفرة في نهاية هذا التقرير.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2004، وأبدت تحفظات على المادة 2(و) (إلغاء أو تعديل القوانين والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة)، والمادة 9 (المساواة في الحقوق في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها)، والمادة 15(2) (المساواة في الأهلية القانونية في المسائل المدنية)، والمادة 16 (القضاء على التمييز في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية)، والمادة 29(1) (تسوية المنازعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 25 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطِن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي. كذلك، فإن المساواة من دعامات المجتمع وفقاً للمادة 14 من الدستور.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتناول أي نص في الدستور مسألة العرف.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

ينص الدستور على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه". ولم تتناول التشريعات والسوابق القضائية صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

ما من قانون يحدّد الولاية المنوطة بنُظُم العدالة غير الرسمية واختصاصها القضائي وموقعها تجاه الدستور في حال معارضتها لأحكامه المتصلة بحقوق الإنسان.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

في 29 آب/أغسطس 2019، صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم 11 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، ليشمل نوع الجنس باعتباره فئة قائمة بذاتها من التمييز. وقد حدَّد القانون التمييز بأنه كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو الأصل الإثني أو النوع أو الجنس.

ولم يتناول القانون التمييز غير المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

في عام 2019، أطلقت الدولة سياسة حماية الأسرة التي تبيّن ستة أشكال من العنف الأسري هي الإهمال، والعنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف النفسي أو المعنوي، والعنف الجنسي، والعنف الاقتصادي.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات ذات الصلة بالعنف ضد النساء والفتيات، فقد خُصص ما نسبته 50 في المائة من ميزانية الدعم الاجتماعي للأسرة ولمكافحة العنف ضد المرأة.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

بلورت الإمارات خطة وطنية للصحة الإنجابية للأمهات وحديثي الولادة للأعوام 2017-2021.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

تقدم مكاتب المحاماة المساعدة القانونية المجانية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

تقدم مكاتب المحاماة المساعدة القانونية المجانية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لم يصدر مرسوم أو قانون بشأن إنتاج أو نشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس. ولكن يُصنّف أفراد الأسرة حسب الجنس وفق المعايير الوطنية للبيانات الاحصائية.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

تم تعديل المادة 37 من القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 بشأن الجنسية وجوازات السفر لمنح المرأة جواز سفر منفصل من دون موافقة زوجها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

يمكن للمرأة الحصول على بطاقة الهوية الوطنية على قدم المساواة بالرجل.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا تُفرض أي قيود على المرأة في رفع دعوى مدنية أو تجارية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

ثمة بعض القيود على النساء في الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية، إذ يجب على ولي الأمر أن يبرم عقد زواج الابنة بينما يمكن للرجل أن يتزوج بدون الحاجة إلى إذن ولي الأمر الذكر.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

يكون لشهادة المرأة في حالات معينة وفقاً للشريعة نصف وزن شهادة الرجل بالرغم من تساوي قيمة الشهادة وفقاً لقانون الإثبات.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

المرأة الإماراتية تتمتع بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية وتتمتع باستقلالية مالية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات والتصرف فيها. وفي ما يتعلق بنظام الملكية الزوجية، يحتفظ كل طرف بأصوله وممتلكاته بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

لا تُفرض أي قيود على المرأة في إنشاء وتأسيس الشركات أو تسجيل الأعمال التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تتمتع بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة، ولكن ليس هناك حكم إيجابي بهذا الصدد.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

يتعين ألا تقل نسبة تمثيل النساء عن 50 في المائة من ممثلي المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، على أن يُخصص 20 مقعداً للرجال و20 مقعداً للنساء.

هل من قانون يحظّر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

ما من قانون يحظّر صراحة العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري. ووفقاً للمادة 3 من القانون، يُقصد بالعنف الأسري كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي.

ويحدِّد القانون مسار الحصول على أوامر الحماية.

ووفقاً للمادة 5 من القانون، يُقصد بالإيذاء الجسدي أي اعتداء بأي وسيلة على جسم المعتدى عليه، وإن لم يترك أثراً.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري. ووفقاً للمادة 3 من القانون، يُقصد بالعنف الأسري كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي.

ووفقاً للمادة 5 من القانون، يُقصد بالإيذاء الجنسي أي فعل يشكل اعتداءً أو تحرشاً جنسياً للمعتدى عليه، أو باستغلاله بأي وسيلة.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري. ووفقاً للمادة 3 من القانون، يُقصد بالعنف الأسري كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي.

ووفقاً للمادة 5 من القانون، يُقصد بالإيذاء النفسي أي فعل أو قول يؤدي إلى ضرر نفسي للمعتدى عليه.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري. ووفقاً للمادة 3 من القانون، يُقصد بالعنف الأسري كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي.

ووفقاً للمادة 5 من القانون، يُقصد بالإيذاء الاقتصادي أي فعل يؤدي إلى حرمان المعتدى عليه من حقه وحريته في التصرف في أمواله بقصد الإضرار به.

هل تُتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

يجوز للنيابة العامة إصدار أوامر حماية، ويعاقَب بالحبس والغرامة كل من خالف مثل تلك الأوامر.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 15 لسنة 2020، ألغت الإمارات العربية المتحدة أحكام قانون العقوبات التي تنص على تخفيف عقوبة مرتكبي "جرائم الشرف".

هل يجرِّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد حظّر مباشر لهذه الممارسة، ولكنها غير موجودة في المستشفيات والعيادات الحكومية أو الخاصة.

هل يجرِّم القانون فعل الزنا؟

لم يتناول قانون العقوبات مسألة الزنا في مادة محدَّدة، ولكن يمكن الاستناد إلى المادة الأولى منه التي تنص على أن "تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدّد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى".

هل تجرِّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يجرِّم الاغتصاب بناءً على عدم الرضا، وينصّ قانون العقوبات في المادة 406 منه على الحبس المؤبد لكل من ارتكب جريمة مواقعة أنثى بغير رضاها، وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت المجني عليها لم تتجاوز الثامنة عشرة أو كان لا يعتد بإرادتها.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

الاغتصاب الزوجي غير مجرَّم صراحة مع أن القانون الخاص بالعنف الأسري ينص في متنه على أن العنف الأسري يشمل العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، ومع أنه يمكن الاستناد إلى قانون العقوبات الذي يجرِّم الاعتداء الجسدي. ووفقاً لقانون الأحوال الشخصية، تسقط نفقة الزوجة إذا منعت نفسها من الزوج بدون عذر شرعي.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا توجد أحكام تبرّئ الجاني مرتكب العنف إذا تزوج ضحيته.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟

يجرِّم قانون العقوبات التحرُّش الجنسي في المادتين 358 و359 منه.

هل هناك نصّ في القانون يجرِّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

بدأ العمل بقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في 2 كانون الثاني/يناير 2022. ليس هناك في هذا القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن يمكن الاستئناس بأحكام المادة 359 من المرسوم بقانون رقم 4 لعام 2019 والذي عدل بعض أحكام قانون العقوبات والتي تنص على عقوبة الحبس والغرامة لكلّ من تعرّض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل أو باستخدام تقنية المعلومات أو أي وسيلة أخرى.

هل يجرِّم القانون الاشتغال بالجنس والبغاء؟

يجرّم قانون العقوبات البغاء ويعاقَب كل من حرَّض عليه أو ارتكب علناً فعلاً فاضحاً مخلاً بالآداب.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

في عام 2006، سنّت الإمارات العربية المتحدة تشريعاً لمكافحة الاتجار بالبشر يحظّر جميع أشكاله وينص على عقوبات تتراوح بين سنة والسجن المؤبد، فضلاً عن الغرامات والإبعاد عن البلد.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

يحظّر التمييز على أساس العرق أو اللون او الجنس أو الدين، وينص القانون على تكافؤ الفرص بين الجميع وعلى المساواة بين المرأة والرجل من حيث الأجر.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

في عام 2018، اعتمد مجلس الوزراء مشروع إصدار تشريع للمساواة في الأجور بين الجنسين ينص على أنه لا يجوز للجهة الحكومية التمييز في اللوائح والأنظمة المعمول بها بين العمال على أساس الجنس، ذكراً كان أو أنثى، في قيمة الرواتب التي تُدفع لأي منهم في الدرجة الوظيفية نفسها، ما لم تكن هناك أسباب ومبررات أخرى تقتضي ذلك مثل اختلاف المؤهل العلمي أو التخصص أو المهارات أو الخبرات أو الكفاءات المهنية.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

تُمنح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بالعمل ذاته أو بعمل آخر ذي قيمة متساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

عُدِّل قانون العمل عام 2019 فأُلغيت جميع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً وفي الوظائف التي كانت تعتبر خطرة أو شاقة أو غير مناسبة أخلاقياً أو في صناعات معينة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

عُدِّل قانون العمل عام 2019 فأُلغيت جميع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

وفقاً لقانون التقاعد الجديد لسنة 2022، يمكن للمرأة التقاعد في سن مبكرة عن السن المشترطَة للرجل، حيث يمكن لها ان تستفيد من راتب تقاعدي أكبر عن طريق إتاحة الفرصة لها في زيادة قيمته.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

يميز القانون في بعض شروط استحقاق التقاعد بين الرجل والمرأة.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظّر القانون فصل المرأة بسبب الحمل، ويعتبر بموجبه إنهاء الخدمة على هذا الأساس تعسفياً.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدَّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

اعتباراً من عام 2019، باتت الموظفة المعينة في وظيفة حكومية (على المستويين الاتحادي والمحلي) تُمنح إجازة وضع براتب إجمالي لمدة 12 أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

يُمنح الموظف المعيَّن في وظيفة حكومية (على المستويين الاتحادي والمحلي) إجازة أبوة مدفوعة الراتب لمدة ثلاثة أيام خلال الشهر الأول من ولادة طفله.

ويُمنح العامل في القطاع الخاص إجازة والدية مدفوعة الأجر لمدة خمسة أيام عمل لرعاية طفله.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006، على الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي يعمل لديها أكثر من 50 موظفة إنشاء دُور حضانة في مقارها لأطفال الموظفات.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

أضاف المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2019 مادة جديدة إلى قانون العقوبات تحظّر التحرُّش الجنسي. وتنص المادة 14 من المرسوم الصادر بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل على أنه يحظّر التحرُّش الجنسي أو التنمر أو ممارسة أي عنف لفظي أو جسدي أو نفسي على العامل من قِبل صاحب العمل أو رؤسائه في العمل أو زملائه أو العاملين معه.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

جُرِّم التحرُّش الجنسي، ولكن ليس هناك نص يعالج سُبُل الانتصاف المدنية.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

اعتمدت الدولة القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة الذي يضمن حماية إضافية للعمال المنزليين.

ويسهب القانون في تحديد دَور مكاتب استقدام وتشغيل العمال، وينص في متنه على أحكام بشأن عدم التمييز.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

تتلقى دائرة العمل في وزارة الموارد البشرية والتوطين أي شكوى متعلقة بالتمييز ضد المرأة، وتقوم بالنظر فيها بالسرعة المطلوبة للتوصل الى حل ودي أو إحالة الطرفين إلى القضاء المختص.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2019، تحدَّد السن الأدنى للزواج بالثامنة عشرة للإناث والذكور. ومع ذلك، هناك استثناءات في الحالات التي يُعتبر فيها الطفل قد بلغ "النضج"، وحيثما تتوفر مجموعة من المعايير بما فيها مدى ملاءمة فارق السن وقدرة الزوج على تقديم الدعم المنزلي والمالي المناسبين بعد الزواج، على النحو الذي تحدّده لجنة منشأة خصيصاً بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 71 لسنة 2020.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

نظَّمت المادة 21 من قانون الأحوال الشخصية شروط الزواج ولم تشتمل أحكامها على ما يفيد بإبطال العقد إذا كان الزواج دون السن القانونية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

يمكن للرجال تطليق زوجاتهم من جانب واحد، بينما يجب على المرأة التقدم بطلب للحصول على أمر من المحكمة للحصول على الطلاق.

ويمنح قانون الأحوال الشخصية المرأة الحق في الطلاق وفق ما يتم الاتفاق عليه في عقد الزواج. وكذلك يحق للزوجة طلب الطلاق من المحكمة إذا قام الزوج بتصرفات تضرها نفسياً أو بدنياً أو مالياً، أو إذا أخل بشرط سبق الاتفاق عليه في العقد.

هل يحظّر القانون تعدُّد الزوجات؟

لا يحظّر القانون تعدُّد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

الأب هو الولي بموجب القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية.

هل يَمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

الأم البيولوجية للطفل هي الحاضنة، وقانون الأحوال الشخصية يأخذ بمعيار مصلحة الطفل الفضلى.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

يُلزم القانون الزوج بالإنفاق على زوجته خلال الزواج. وتسقط نفقة الزوجة إذا لم تنتقل إلى بيت الزوجية أو هَجَرَته بدون عذر مشروع.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

تتمتع النساء بحقوق متساوية في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

يحتفظ كل طرف بأصوله وممتلكاته بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

يعالج قانون الأحوال الشخصية مسألة الميراث ويتبع مبادئ الشريعة الإسلامية.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

تنظر محاكم الأسرة بدلاً من محكمة الاحوال الشخصية.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

بموجب قانون الجنسية، يكتسب الأطفال تلقائياً جنسية ولي أمرهم الذكر. ويمكن للأم الإماراتية التقدم بطلب للحصول على الجنسية لطفلها شرط أن يكون قد عاش في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة ست سنوات.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تستطيع المرأة أن تنقل الجنسية الإماراتية إلى زوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

اعتمدت الدولة القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2020 بشأن الصحة العامة وتناولت المادة 10 منه مسألة صحة الأسرة بدون النص على أي قيود في حصول الأمهات على الرعاية الصحية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

حبوب منع الحمل متاحة على نطاق واسع بدون وصفة طبية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا تحظّر حبوب منع الحمل الطارئة أو التداركية قانوناً. فضلاً عن ذلك، فإن المادة 15 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2016 بشأن المسؤولة الطبية تسمح بالقيام بالأعمال والتدخلات التي تنظم التناسل. كذلك، فإن المادة 10 من القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2020 تضمن لأفراد الأسرة تلقي الخدمات المتعلقة بصحة الأسرة، منها خدمات الصحة الإنجابية والتوعية بها.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرَّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي

تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض غير قانوني ومجرَّم في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المادة 391 من قانون العقوبات الاتحادي.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم تبلور الدولة قوانين خاصة بالحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تُلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

التثقيف في مجال الصحة الجنسية ليس إلزامياً بموجب قوانين الدولة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يتمتع جميع المواطنين وغير المواطنين المعسّرين بالحق في إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية مجاناً. كذلك، يتوفر العلاج والرعاية المجانيين لكافة المواطنين.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرِّم قانون العقوبات الاتحادي العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد.

©trabantos/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الإطار العام للدولة

01

1. الإطار العام للدولة

ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2004، وأبدت تحفظات على المادة 2(و) (إلغاء أو تعديل القوانين والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة)، والمادة 9 (المساواة في حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها)، والمادة 15(2) (المساواة في الأهلية القانونية في المسائل المدنية)، والمادة 16 (القضاء على التمييز في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية)، والمادة 29(1) (تسوية المنازعات).

وفي وقت صياغة هذا التقرير، كانت الدولة في صدد دراسة إمكانية سحب تحفظاتها أو تضييق نطاقها فيما يتعلق بالمواد المُتَحفظ عليها.

وإلى جانب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، انضمت الدولة إلى عدد من الاتفاقيات من بينها:

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الاباحية.

ولم تنضم الدولة إلى:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- نظام روما الأساسي الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أما على المستوى الإقليمي، فدولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

©frantic00/iStock Editorial / Getty Images Plus via Getty Images

باء. الدستور

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1971 ووضعت دستوراً مؤقتاً. وفي عام 1996، وافق المجلس الأعلى للاتحاد على نصّ مُعدَّل للدستور، فصار الدستور الدائم للدولة.

وتنص المادة 25 من الدستور على أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

وكذلك، فإن المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم (المادة 14)، والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف (المادة 15).

وبالرغم من أهمية هذه الأحكام، لا يتضمن الدستور الإماراتي أي حظّر قانوني للتمييز القائم على نوع الجنس.

وينص الدستور على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه"[1]. ويُحتج بهذا النص لتسويغ التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من المعاهدات الدولية.

وليس في الدولة نظام عدالة غير رسمي يقوم على أساس القانون العرفي أو قانون الأحوال الشخصية.

جيم. الإطار القانوني العام

يُطبق نظام مزدوج في الإمارات العربية المتحدة يُعمل فيه بالشريعة الإسلامية والقانون المدني، حيث تعمل المحاكم الشرعية بالتوازي مع المحاكم المدنية.

وتنقسم التشريعات التي تصدر عن الاتحاد إلى عدة أنواع تختلف في ما بينها من حيث طبيعة كل منها، وجهة إصدارها، والإجراءات التي تتبع في سنّها. وتُعدُّ القوانين الاتحادية الأداة الرئيسية لتنفيذ أحكام الدستور الاتحادي، وهي تختص بتنظيم المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية في الدولة، وعلاقات الدولة مع مؤسساتها، وعلاقات الدولة ومؤسساتها مع الأفراد، وعلاقات الأفراد مع بعضهم البعض.

وقد قامت الدولة بتحديث عدد من القوانين ذات الصلة منها قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون السلطة القضائية الاتحادية، وقانون المساواة في الأجور والرواتب بين الجنسين، وقانون مكافحة التمييز والكراهية، وقانون الحماية من العنف الأسري.

وفي 29 آب/أغسطس 2019، صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم 11 عدَّل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية ليشمل نوع الجنس باعتباره فئة قائمة بذاتها من التمييز[2]. وبموجبه، حُدِّد التمييز بأنه كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو الأصل الإثني أو النوع أو الجنس.

دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات

1. على مستوى الآليات

في الدولة آليات وطنية عديدة معنية بقضايا حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً، منها:

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: أُنشئت اللجنة بقرار من مجلس الوزراء في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019، تترأس أعمالها وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ويشارك في عضويتها عدد من الجهات والمؤسسات المعنية في الدولة. وتعدّ اللجنة حلقة الاتصال والتنسيق بين جميع أجهزة الدولة المعنية بشؤون حقوق الإنسان، وهي تعمل على وضع والإشراف على تنفيذ خطة وطنية شاملة، وصياغة السياسات والبرامج والخطط الكفيلة برفع الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وأجهزة ولجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلاً عن متابعة التقارير الدورية المستحقة على الدولة في إطار الأجهزة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها التقرير الوطني للمراجعة الدورية الشاملة.

الاتحاد النسائي العام: هو الممثل الرسمي للمرأة في الدولة بموجب قانون تأسيسه عام 1975. وهو الجهة المعنية برسم الاستراتيجيات والبرامج المعنية بالنهوض بالمرأة وتمكينها وريادتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة: أُنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2015 بموجب مرسوم أميري، وهي تركز على تفعيل دور المرأة والارتقاء والنهوض به في القطاعات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية، إلى جانب قطاعات أخرى.

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين: أسسته الدولة عام 2015، وهو جهة اتحادية تضطلع ببلورة وتنفيذ الخطط المتعلقة بتقليص الفجوة بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة. ويرفع المجلس تقاريره مباشرة إلى مجلس الوزراء، وهو يتألف من مسؤولين رئيسيين في الحكومة ومكتب رئيس مجلس الوزراء، مما يخوله اتخاذ القرارات والإشراف على صعيد كافة أجهزة الحكومة. والمجلس هو الكيان الحكومي الرئيسي المسؤول عن مراجعة التشريعات والسياسات والبرامج الحالية، واقتراح تشريعات وبرامج جديدة أو تحديثها لتحقيق التوازن بين الجنسين.

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة: تأسست بقرار مجلس الوزراء رقم 14 لسنة 2017.

كذلك، يعمل مركز الإمارات للتوازن بين الجنسين للتميّز والتبادل المعرفي، كمركز إقليمي لتبادل المعرفة ويهدف إلى دعم الدول في تنفيذ التحسينات التشريعية ومبادرات تعزيز التوازن بين الجنسين من خلال ورش العمل والفعاليات التعليمية والمنشورات (التقارير والمدونات والملاحظات الفنية)، وتقييم بيانات ومؤشرات النوع الاجتماعي. وتتمثل أهداف المركز الثلاثة في: مشاركة معرفة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تسريع تنفيذ التحسينات التشريعية للتوازن بين الجنسين؛ وبناء حلول محلية من خلال تسهيل تبادل الأفكار بين البلدان والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين في المنطقة.

2. على مستوى الاستراتيجيات

اعتُمدت استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات 2026، وهي تهدف إلى سد الفجوة في التوازن بين الجنسين في جميع القطاعات، وإلى تعزيز التوازن بين الجنسين في مواقع صناعة القرار وترسيخ مكانة الدولة وريادتها في تشريعات التوازن بين الجنسين.

أما الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2021) فقد قُسمت إلى مرحلتين زمنيتين: المرحلة الأولى (2016-2018) والمرحلة الثانية (2019-2021). وتتضمن الاستراتيجية أربع أولويات وأربعة عشر هدفاً استراتيجياً تم توزيعها على المؤسسات. ويعقد الاتحاد النسائي العام اجتماعات دورية مع المؤسسات المعنية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطط، ويقترح تعديلات إذا تطلب الأمر ذلك لضمان تحقيق الأهداف المنشودة في الإطار الزمني المحدَّد. ولهذا الغرض، أُنشئت بوابة ومرصد إلكترونيان لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

سياسة حماية الأسرة[3]: أطلقتها الدولة عام 2019، وتبيِّن ستة أشكال من العنف الأسري هي الإهمال، والعنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف النفسي أو المعنوي، والعنف الجنسي، والعنف الاقتصادي. وتخدم هذه السياسة المرأة والطفل والمسن لحمايتهم جميعاً من العنف والإيذاء عبر مجموعة من

©OlgaVolodina/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الآليات تشمل اعتماد نظام موحد للإبلاغ وتلقي الشكاوى على مستوى الدولة.

خطة العمل الوطنية للتصدي للاتجار بالبشر: تنفذها اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر التي شُكلت بموجب قرار من مجلس الوزراء عام 2007. وهذه اللجنة هي لجنة مشتركة بين الوزارات تنفذ استراتيجية تعتمد على خمس ركائز هي الوقاية والمنع، والملاحقة القضائية، والعقاب، وحماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي للحد من الاتجار بالبشر[4].

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2017-2021: أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتوطين واعتمدها مكتب رئاسة مجلس الوزراء. والغاية من هذه الاستراتيجية دعم النساء في المجتمع الإماراتي من خلال إيجاد فرص عمل للعاطلات عن العمل منهن المقِيمات في المناطق حيث فرص العمل محدودة. وكذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تشجيع أصحاب العمل على زيادة إمكانية الوصول إلى الفئات العاطلة عن العمل جزئياً أو غير المستغلة على نحو كلي، مثل الموهوبين الذين يعيشون في مواقع بعيدة أو مقدمي الرعاية للمسنين والأطفال.

وشملت أيضاً الجهود التي بذلتها الإمارات اعتماد الخطة الوطنية الخاصة بالقرار 1325. وتهدف هذه الخطة الى تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي في السياسات الخارجية، ومنع التطرف العنيف ومكافحته، والتخطيط لمنظومة الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات وتنفيذها، وإدماج التحليل المبني على النوع الاجتماعي ضمن نطاق جهود السلام الدولية، وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية، وتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات، وزيادة مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام، وتدريب الضباط العسكريين من النساء في مجال التطوير المهني، إضافة الى تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي.

وعلى صعيد آخر، ينظِّم المرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2020 العمل الإحصائي، وقد وُضعت معايير وأدلة وسياسات وآليات وطنية تختص بالشأن الإحصائي. ولم يصدر مرسوم أو قانون بشأن إنتاج أو نشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، ولكن يُصنّف أفراد الأسرة حسب الجنس وفق المعايير الوطنية للبيانات الاحصائية. وشملت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021 هدفاً استراتيجياً يقوم على تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية (الاتحادية والمحلية) والخاصة في اعتماد سياسات وتشريعات وميزانيات مراعية للجنسين، بما في ذلك التأكيد على أهمية توفير إحصاءات ومؤشرات مصنفة ومبوبة بطريقة تعبر عن احتياجات المرأة في كافة شرائح المجتمع[5]. وتجمع الهيئات الإحصائية في الدولة البيانات وتبوبها وفق مؤشرات النوع الاجتماعي، حيث تقوم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بمتابعة وتعزيز أداء الدولة في عدد من تقارير التنافسية، بما في ذلك مؤشر المساواة بين الجنسين ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة[6]. ويضطلع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بمراقبة جميع المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ويجمع ويقيّم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لإثراء إصلاح السياسات.

وفي ما يتصل بالموازنات، خصّص ما نسبته 50 في المائة من ميزانية الدعم الاجتماعي للأسرة لمكافحة العنف ضد المرأة.

هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية

1. الوصول إلى العدالة

أنشأت بعض الإمارات آلية لتقديم المساعدة القانونية. فعلى سبيل المثال، تقدم دائرة القضاء في إمارة أبوظبي المساعدة القانونية للمعسّرين، وتقدم مكاتب المحاماة المساعدة القانونية المجانية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة[7]. وأُنشئت خدمة المساعدة القانونية في أبوظبي بموجب المرسوم الإداري رقم 2011/106 بهدف توفير المساعدة القانونية المجانية لغير ميسوري الحال. كذلك تُقدَّم في إمارة دبي خدمة مجانية في الاستشارات القانونية[8].

2. الخدمات القانونية والمؤسساتية

يُتاح العديد من الملاجئ للنساء الناجيات من العنف الأسري وللأطفال الذين يتعرضون للإيذاء. وجرى تهيئة ثلاثة مراكز أمان لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر والعنف المنزلي تتسع لما يزيد عن 230 امرأة وطفلاً. ويحوَّل الضحايا إليها من جانب الشرطة والأقارب والسفارات الأجنبية والوكالات الحكومية. وتوفِّر خطوط ساخنة للتبليغ والشكوى من الأشخاص المعرضين للعنف، بما في ذلك خطوط خاصة للإبلاغ عن حالات إيذاء الأطفال وتعنيف النساء والاتجار بالبشر.

ومن ضمن الخدمات المتاحة، أطلق الاتحاد النسائي العام بوابة الاستشارات الأسرية الموحدة الإلكترونية عام 2020. وتنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة، عمل الاتحاد على تسريع تشغيل دار خليفة للرعاية الأسرية التابع لوزارة تنمية المجتمع باعتبارها أول دار على المستوى الاتحادي متخصصة بتقديم خدمات الرعاية والإيواء والتأهيل والاستشارات الاجتماعية والنفسية والقانونية.

وتقدم وزارة تنمية المجتمع وهيئات ودوائر تنمية المجتمع، على المستويين الاتحادي والمحلي على التوالي، خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية والبرامج التأهيلية وغيرها من الأنشطة بما يضمن تعافي المرأة المعنَّفة وإعادة دمجها في المجتمع. ويتم ذلك من خلال تقديم الخدمات الطبية والتعليمية والمهنية، وتوفير الاحتياجات الغذائية والشخصية، وإتاحة البرامج الترفيهية وتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي.

وأنشأت الحكومة لجان التوجيه الأسري التي توفر شكلاً من أشكال الوساطة لحل المنازعات في قضايا الأحوال الشخصية، مثل النزاعات الزوجية والطلاق والحضانة والنفقة[9].

وخصَّصت وزارة الداخلية أرقام هواتف مجانية، وأتاحت خدمة الرسائل النصيّة، وأنظمة وتطبيقات إلكترونية باللغتين العربية والإنكليزية لتلقي الشكاوى والبلاغات بهدف تسهيل الإجراءات على الجمهور، فضلاً عن إتاحتها المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة والقيادات الشرطية والإدارات العامة بهاتين اللغتين أيضاً.

©mirsad sarajlic/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الأهلية القانونية والحياة العامة

02

2. الأهلية القانونية والحياة العامة

ألف. الأهلية القانونية

للمرأة الحق في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر أسوة بالرجال. ففي عام 2017، أُلغيت المادة 37 من القانون الاتحادي رقم 17 لعام 1972 فباتت المرأة تُمنح جواز سفر منفصل بدون الحاجة إلى موافقة زوجها[10]. ويمكن للمرأة الحصول على بطاقة الهوية الوطنية على قدم المساواة بالرجل[11].

ولا تُفرض أي قيود على المرأة في رفع دعوى مدنية أو تجارية[12]، ولا لإنشاء وتأسيس الشركات أو تسجيل الأعمال التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة[13]. وتتمتع المرأة الإماراتية بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية وباستقلالية مالية[14]. وعلاوة على ذلك، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تعميماً عام 2019 طلب فيه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أن تقدم خدماتها لعملائها، الأفراد وأصحاب الأعمال، من الجنسين بشكل متساوٍ[15]. وللمرأة الإماراتية الحق في تملك الأراضي والاستخدام الكامل والمستقل لممتلكاتها منذ بلوغها الثامنة عشرة. وتصون المادة 21 من الدستور الملكية الخاصة بدون أي قيود على المرأة.

أما بالنسبة إلى قيمة الشهادة، يكون لشهادة المرأة في حالات معينة، كما في إمارة دبي على سبيل المثال، نصف وزن شهادة الرجل وفقاً للشريعة الإسلامية. وفي عام 2009، قضت محكمة التمييز بالموافقة على قبول شهادة الشاهد، ذكراً كان أو أنثى، في مسألة إثبات الضرر الذي يتأتى عنه طلاق، علماً أنه يُشترط قانوناً لإثبات الضرر شهادة رجلين عاقلين أو رجل وامرأتين[16].

باء. المشاركة في الحياة العامة

للمرأة الإماراتية الحق في التصويت والترشح للمجلس الوطني الاتحادي منذ أن أُجريت الانتخابات للمرة الأولى عام 2006. وللرجال والنساء الحق في شغل المناصب الوزارية، وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً عام 2012 بشأن تعزيز مشاركة المرأة في مجالس إدارات الهيئات والشركات والمؤسسات الاتحادية، وقراراً آخر عام 2021 قضى بإلزامية مشاركة المرأة في عضوية هذه المجالس[17]. وأصدرت الحكومة مرسوماً بقانون اتحادي عام 2019 بشأن المساواة في التمثيل في السلك القضائي[18].

وبموجب قرار صادر في نيسان/أبريل2019 عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الراحل، يتعين ألا تقل نسبة تمثيل النساء عن 50 في المائة من ممثلي المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، على أن يخصص 20 مقعداً للرجال و20 مقعداً للنساء[19]. وتشغل المرأة حالياً نسبة 50 في المائة من المقاعد في المجلس.

ويورد الدستور في المادة 54 منه اختصاصات رئيس الاتحاد[20]، ولا ينص صراحة على ما إذا كان يحق للمرأة أم لا تبوّء منصب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية فيتناول التمييز والكراهية ضد الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني. وتنص المادة 20 منه على أنه لا يُعدُّ تمييزاً محظوراً كل ميزة أو أفضلية أو منفعة تتقرر للمرأة بموجب أحكام أي تشريع آخر في الدولة، بيد أن القانون نفسه لا يحظّر صراحة العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

وتضمّنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في الدولة للفترة 2015-2021 هدفاً استراتيجياً برفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مختلف المجالات وزيادة نسبة تمثيلها في مواقع السلطة وصنع القرار.

وكذلك، عُدِّلت بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 1983 في شأن السلطة القضائية الاتحادية في ما يتعلق بالتوازن بين الجنسين في السلك القضائي، وقد قُبل المقترح وهو قيد التنفيذ حالياً (في وقت صياغة هذا التقرير).

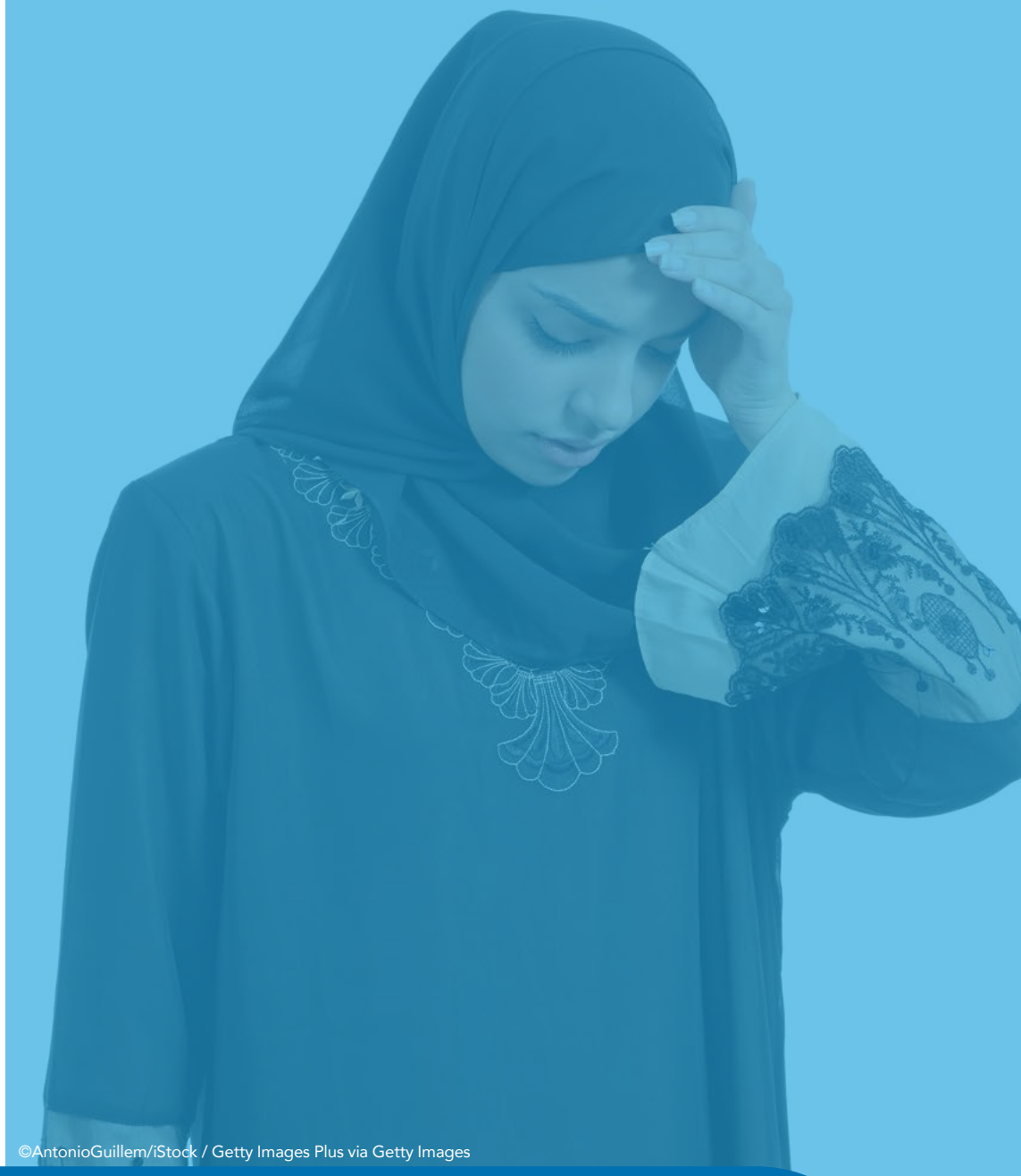

©AntonioGuillem/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

03

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

ألف. الحماية من العنف الأسري

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري[21]. وفي عام 2016، أُلغيت المادة 53 من قانون العقوبات الاتحادي بشأن تأديب الزوج لزوجته باعتباره مبرراً لاستخدام العنف الأسري[22].

ووفقاً للمادة 3 من القانون في شأن الحماية من العنف الأسري، يُقصد بالعنف الأسري كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد، يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي. وتحدِّد المادة 5 من القانون أنواع الإيذاء، فقد يكون جسدياً أو عاطفياً أو جنسياً أو اقتصادياً.

وتنص المادة 6 من القانون ذاته المتعلقة بأمر الحماية على أنه يجوز للنيابة العامة، من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من المعتدى عليه، إصدار أمر حماية يُلزم المعتدي بما يأتي: (1) عدم التعرض للمعتدى عليه. (2) عدم الاقتراب من الأماكن المقررة لحماية المعتدى عليه أو أيّ مكان آخر يُذكر في أمر الحماية. (3) عدم الإضرار بالممتلكات الشخصية للمعتدى عليه أو أيّ من أفراد أسرته. (4) تمكين المعتدى عليه أو من يفوضه من استلام متعلقاته الشخصية الضرورية. (5) أيّ إجراءات أخرى ترى النيابة العامة تضمينها في أمر الحماية يكون من شأنها توفير حماية فعالة للمعتدى عليه أو لأي من الأشخاص المحتمل تعرضهم للأذى بسبب علاقتهم به.

وعلى الرغم من أهمية القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2019، تبدي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تخوفها لكونه لا يزال ينص على سلطة تقديرية قضائية واسعة فيما يتعلق بجواز أعمال العنف التي لا تتجاوز حقوق الجاني في الوصاية. وتشعر اللجنة بالقلق أيضاً من أن المادة 10 من القانون، التي تشجع الوساطة قبل المحاكمة، قد تؤدي إلى إفلات مرتكبي العنف الأسري من العقاب وتفترض أن كلا الطرفين لا يتمتعان بقدرة تفاوضية متساوية. كذلك، ترى اللجنة أن القانون لا ينظِّم أساليب عمل دُور إيواء الناجيات من العنف[23].

باء. الجرائم "بذريعة الشرف"

كان قانون العقوبات ينص في المادة 334 منه على أن "يعاقَب بالسجن المؤقت من فوجئ بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أخته حال تلبسها بجريمة الزنا فقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلهما معاً، ويعاقَب بالحبس إذا اعتدى عليها أو عليهما اعتداءً أفضى إلى موت أو عاهة". وبموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 15 لسنة 2020، ألغت الإمارات العربية المتحدة أحكام قانون العقوبات التي تنص على تخفيف عقوبة مرتكبي "جرائم الشرف".

ومع ذلك، لا يزال يساور اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة القلق من احتمال استمرار فرض عقوبات مخففة على الجناة فيما يُسمى "جرائم الشرف" استناداً إلى المادة 332(3) من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة مدتها سنة واحدة على الأقل في قضايا القتل إذا عفت أسرة الضحية عن حقها في القصاص.

جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

لا تتاح مثل هذه الممارسات في أي من المستشفيات الحكومية أو الخاصة. وصحيح أنه ما من تشريع يجرم صراحة هذه الأفعال، لكن يمكن الاستئناس بالمادة 32 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2016 بشأن المسؤولية الطبية التي تعاقِب

بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد على مائة ألف درهم كل من يخالف أحكام المادة 5(2) و(10) منه، ما لم يترتب على المخالفة المساس بسلامة جسم المريض.

ووفقاً للمادة 5 من القانون ذاته، يحظّر على الطبيب الامتناع عن علاج المريض في الحالات الطارئة أو الانقطاع عن علاجه في جميع الأحوال إلا إذا خالف التعليمات التي حدَّدها الطبيب أو كان الامتناع او الانقطاع راجعاً لأسباب خارجة عن إرادة الطبيب، ويحظّر عليه أيضاً القيام بإجراءات طبية أو عمليات جراحية غير ضرورية للمريض دون موافقته المسبقة.

دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج

كانت المادة 356 من قانون العقوبات تعاقِب على جريمة هتك العرض بالرضا بالحبس مدة لا تقل عن سنة.

وبموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 15 لسنة 2020 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم 3 لسنة 1987، عُدِّلت المادة 356 ولم يعُد يعاقَب على هتك العرض بالرضا إلا إذا كان المجني عليه ذكراً أو أنثى دون الرابعة عشرة أو كان لا يعتّد برضاه. وبالتالي، باتت العلاقات الجنسية بالتراضي تتسم بطابع قانوني بموجب هذه التعديلات.

وبموجب المادة 409 من قانون العقوبات النافذ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل من واقع أنثى أو لاط بذكر أتم الثامنة عشرة من عمره برضاه، ويعاقب بذات العقوبة من قبل ذلك على نفسه. ولا تقام الدعوى الجزائية عن الجريمة المنصوص عليها بالفقرة السابقة إلا بناء على شكوى من الزوج أو الولي. وفي جميع الأحوال للزوج أو الولي التنازل عن الشكوى، ويترتب على التنازل انقضاء الدعوى الجزائية أو وقف تنفيذ العقوبة بحسب الأحوال.

أما فيما يتعلق بالزنا، لم يتناول قانون العقوبات هذه المسألة في مادة محدَّدة، ولكن يمكن الاستناد إلى المادة الأولى منه التي تنص على أن تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدَّد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى.

هاء. الاغتصاب

بموجب المادة 406 من المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، يعاقب بالسجن المؤبد من واقع أنثى بغير رضاها، وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت المجني عليها لم تتجاوز الثامنة عشر من عمرها، أو كان لا يعتد بإرادتها لأي سبب أو كانت مصابة بعاهة بدنية، أو تعاني من وضع صحي يجعلها عاجزة عن المقاومة، أو كان الجاني من أصول المجني عليها أو من محارمها، أو من المتولين تربيتها أو رعايتها، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً عندها أو عند من تقدم ذكرهم، أو كان الجناة شخصين فأكثر.

ويعاقب بالحبس والغرامة كل من هتك عرض شخص آخر، رجلاً كان أم أنثى، وفقاً للمادة 407.

وإذا أفضت إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين 406 و407 إلى موت المجني عليه، كانت العقوبة الإعدام بموجب المادة 408.

ولم يُجرّم الاغتصاب الزوجي على نحو مباشر أو واضح. غير أنه يمكن الاستناد في تجريمه إلى نص المادة 406 من قانون العقوبات، والمادة 348 من القانون نفسه التي تعاقب بالحبس أو بالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً فعلاً يعرّض حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم أو حريتهم للخطر. وفي السياق عينه، يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة استناداً الى سياسة حماية الأسرة التي أُطلقت عام 2020 والتي تتضمن ستة مواضيع مختلفة تشمل العنف الجنسي والاغتصاب[24]. وبدوره، يوضح دليل حماية الأسرة بطريقة مفصّلة القوانين ويشرح تعريف العنف الأسري ويعترف بأشكال مختلفة من العنف مثل العنف الجنسي والجسدي واللفظي وما إلى ذلك. وبالرغم مما سبق، تجدر الإشارة الى نص قانون الأحوال الشخصية الذي يشير الى سقوط نفقة الزوجة إذا منعت نفسها من الزوج بدون عذر شرعي.

واو. التحرّش الجنسي

كان المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2019 قد أضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات تحظّر التحرّش الجنسي.

وبموجب المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة

وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب جريمة التحرش الجنسي. ويعد تحرشاً جنسياً كل إمعان في مضايقة المجني عليه بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تخدش حياءه بقصد حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تعدد الجناة، أو حمل الجاني سلاحاً، أو إذا كان المجني عليه طفلاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره، أو كان الجاني من أصول المجني عليه أو من محارمه، أو من المتولين تربيته أو رعايته، أو ممن لهم سلطة عليه، أو كان خادماً عنده أو عند من تقدم ذكرهم[25].

زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني

بدأ العمل بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في 2 كانون الثاني/يناير 2022. ويحل هذا القانون محل القانون الاتحادي السابق، المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. ويتناول القانون جرائم إلكترونية مختلفة تشمل إنشاء أو إدارة موقع إلكتروني للاتجار بالبشر، والتحريض على الفجور، ونشر مواد إباحية والمساس بالآداب العامة. ويمكن الاستئناس بأحكام المادة 359 من المرسوم بقانون رقم 4 لعام 2019 والذي عدل بعض أحكام قانون العقوبات والتي تنص على عقوبة الحبس والغرامة لكلّ من تعرّض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل أو باستخدام تقنية المعلومات أو أي وسيلة أخرى.

حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء

يجرّم قانون العقوبات البغاء ويعاقَب كل من حرّض عليه أو ارتكب علناً فعلاً فاضحاً مخلاً بالآداب. ويعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من حرّض ذكراً أو أنثى واستدرجه أو أغواه بأي وسيلة على ارتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك. وإذا كان سن المجني عليه تقل عن الثامنة عشرة عوقِب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبالغرامة[26].

ويعاقَب بالسجن المؤقت كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة[27] ومن أنشأ أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة[28].

طاء. الاتجار بالبشر

في عام 2006، سنّت الإمارات العربية المتحدة تشريعاً لمكافحة الاتجار بالبشر يحظّر جميع أشكاله وينص على عقوبات تتراوح بين سنة والسجن المؤبد، فضلاً عن الغرامات والإبعاد عن البلد[29]. ويجرِّم قانون العقوبات أيضاً البغاء القسري ويعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات أو لمدة أطول إذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة تقل عن ثماني عشرة سنة[30].

وبموجب هذا القانون، تطبَّق عقوبة السجن المؤبد إذا ارتُكبت الجريمة عن طريق الحيلة أو صحبها استخدام القوة أو التهديد بالقتل أو الإيذاء الجسدي أو تضمنت تعذيباً بدنياً أو نفسياً. وينص كذلك القانون على عقوبات صارمة تُفرض على المتاجرين بالبشر تتراوح بين السجن لعام واحد إلى المؤبد وفرض غرامات مالية تتراوح ما بين مائة ألف درهم وحتى مليون درهم.

وفي عام 2015، أصدر رئيس الدولة تعديلاً على قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر يعفي الضحية في مثل هذه الجرائم من رسوم الدعوى المدنية التي ترفعها للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم عن استغلالها.

©JohnnyGreig/E+ via Getty Images

العمل والمنافع الاقتصادية

04

4. العمل والمنافع الاقتصادية

انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وهي تنظِّم العمل من خلال تشريعات خاصة. وفي العام 2021، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل الذي تُرسى بموجبه على العاملات جميع النصوص الناظمة لتشغيل العامل بدون تمييز.

ألف. عدم التمييز في العمل

عُدِّل القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل أكثر من مرة. ففي العام 2019، وبموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 6 لسنة 2019، أُضيفت مادة يُحظّر بموجبها التمييز بين الأشخاص الذي يكون من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس في الحصول على الوظيفة والاستمرار فيها والتمتع بالحقوق، ويُحظّر التمييز بينهم في الأعمال ذات المهام الوظيفية الواحدة[31].

وصدر لاحقاً المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل الذي تسري أحكامه على كافة المنشآت وأصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص. وتناول القانون الجديد مسألتي المساواة وعدم التمييز في المادة 4 منه التي تحظّر التمييز على أساس جملة من الأسباب منها العرق أو اللون أو الجنس أو الدين التي من شأنها إضعاف تكافؤ الفرص وترعى المساواة بين المرأة والرجل من حيث الأجر.

وفي العام 2018، اعتمد مجلس الوزراء مشروع إصدار تشريع للمساواة في الأجور بين الجنسين ينص على أنه لا يجوز للجهة الحكومية التمييز في اللوائح والأنظمة المعمول بها بين العمال على أساس الجنس، ذكراً كان أو أنثى، في قيمة الرواتب التي تُدفع لأي منهم في الدرجة الوظيفية نفسها، ما لم تكن هناك أسباب ومبررات أخرى تقتضي ذلك مثل اختلاف المؤهل العلمي أو التخصص أو المهارات أو الخبرات أو الكفاءات المهنية.

باء. القيود على عمل المرأة

إثر تعديل قانون العمل عام 2019، أُلغيت جميع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً وفي الوظائف التي كانت تعتبر خطرة أو شاقة أو غير مناسبة أخلاقياً أو في صناعات معينة[32].

وشملت هذه الصناعات قطاعات التعدين والبناء والتصنيع والطاقة والمياه والزراعة والنقل. وبات بالتالي يحق للمرأة أن تختار المهنة التي تريدها.

جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية

اعتباراً من عام 2019، باتت الموظفة المعينة في وظيفة حكومية (على المستويين الاتحادي والمحلي) تُمنح إجازة وضع براتب إجمالي لمدة 12 أسبوعاً؛ ويُمنح الموظف المعين في وظيفة حكومية (على المستويين الاتحادي والمحلي) إجازة أبوة مدفوعة الراتب لمدة ثلاثة أيام خلال الشهر الأول من ولادة طفله[33]. ويحظّر القانون فصل المرأة بسبب الحمل، ويعتبر بموجبه إنهاء الخدمة على هذا الأساس تعسفياً[34].

وتُمنح الموظفة في القطاع الخاص إجازة وضع مدتها 60 يوماً، منها 45 يوماً بأجر كامل بشرط ألا تقل مدة خدمتها المستمرة لدى صاحب العمل عن سنة[35] و15 يوماً بنصف أجر. وتكون إجازة الوضع بنصف أجر إذا لم تكن قد أمضت المدة المشار إليها[36].

وإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أنه للعاملة، بعد استنفاد إجازة الوضع، أن تنقطع عن العمل بدون أجر لمدة أقصاها مائة يوم متصلة أو متقطعة إذا كان هذا الانقطاع بسبب مرض لا يمكّنها العودة إلى عملها. ويثبت المرض بشهادة طبية أنه نتيجة عن الحمل أو الوضع. ويقدم مركز دبي المالي العالمي للموظفات اللواتي عملن فيه لمدة عام على الأقل إجازة وضع مدتها 65 يوماً بأجر كامل لأول 33 يوماً وبنصف أجر لما تبقى من أيام[37].

©JohnnyGreig/E+ via Getty Images

وفي 25 آب/أغسطس 2020، أقرت حكومة الإمارات العربية المتحدة تعديلات جديدة على قانون تنظيم علاقات العمل بمنح إجازة والدية في القطاع الخاص فبات بموجبه العامل، سواء الأب أو الأم، الذي يُرزق بمولود يستحق إجازة بأجر لمدة خمسة أيام عمل لرعاية طفله، يستحقها بصورة متصلة أو متقطعة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ ولادة الطفل. وهذا استحقاق فردي لكل من الوالدين، وبالتالي فإن مجموع الإجازة الوالدية للزوجين والدي طفل حديث الولادة هو عشرة أيام[38].

ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006، على الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي يعمل لديها أكثر من 50 موظفة إنشاء دُور حضانة في مقارها لأطفال الموظفات[39].

أما بالنسبة إلى الاستحقاقات الأخرى، فقد اعتمدت الدولة قانون التقاعد الجديد عام 2022 الذي تختلف بموجبه سن التقاعد بين النساء والرجال وشروط استحقاق التقاعد على النحو التالي:

- لا بد أن تكون المرأة قد بلغت من العمر ما لا يقل عن 55 عاماً، وأن تمتلك ما لا يقل عن 10 سنوات من الخدمة، وأن تكون قد أدت 25 سنة في العمل. ويشترط في حالة التقاعد عند سن الخمسين أن يكون لديها ابن على الأقل وأن تكون متزوجة أو أرملة، وألا تقل سنوات العمل عن 15 سنة.
- أما فيما يتعلق بشروط استحقاق المعاش للرجل، فلا بد ألا تقل سنوات خدمته في العمل عن 25 سنة، ويشترط بلوغه سن الستين وألا تقل سنوات العمل عن 10 سنوات.

دال. التحرُّش الجنسي في مكان العمل

عُدِّل قانون العقوبات فبات يجرِّم التحرُّش الجنسي في العمل[40]. وينص قانون العمل على أنه يجوز للعامل أن يترك عمله بدون إنذار إذا وقع من صاحب العمل أو من يمثله اعتداء على العامل[41]. جُرِّم التحرُّش الجنسي إذاً، ولكن ليس هناك نص يعالج سُبُل الانتصاف المدنية.

هاء. العاملات في المنازل

في عام 2014، أقرت الحكومة عقداً موحداً لجميع العمال في الخدمة المنزلية وأصحاب العمل يوفر بعض الحماية القانونية للعمال المنزليين ويحدِّد حقوقهم ومسؤولياتهم[42]. والتعديلات التي أُدخلت عام 2016 على قانون العمل تُلزم العمال الأجانب توقيع خطاب عرض وظيفي قياسي في بلدهم الأصلي يقدَّم إلى وزارة العمل قبل إصدار تصريح العمل. ويسجَّل الاتفاق بين الطرفين باعتباره عقداً قانونياً عند وصول العامل إلى الإمارات العربية المتحدة، ولا يُسمح إجراء أي تغييرات فيه ما لم توفِّر مزايا إضافية للعامل[43].

وعلاوة على ما سبق، اعتمدت دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة الذي يضمن حماية إضافية للعمال المنزليين. ويسهب القانون في تحديد دَور مكاتب استقدام وتشغيل العمال. وينص في متنه على أحكام بشأن عدم التمييز وعلى ترتيبات تعاقدية تشمل إشارات إلى إنفاذ نُظُم لضمان تسديد الأجور، ويوم راحة أسبوعية، واثنتي عشرة ساعة من الراحة اليومية على أن تكون منها ثماني ساعات متواصلة، وثلاثين يوم إجازة سنوية مدفوعة الأجر[44].

وإضافة الى هذا القانون، من الجدير الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 22 لسنة 2019 والقرارين رقم 765 و766 لسنة 2015 الصادرين عن وزارة الموارد البشرية والتوطين، بإدخال ضمانات للعمال المهاجرين وعمال المنازل بمن فيهم النساء ورفع بعض القيود المفروضة على عملهم.

واستحدثت الوزارة نظاماً جديداً لتوثيق وفض المنازعات العمّالية وخطاً ساخناً مجانياً على مدار 24 ساعة لتقديم العمال الشكاوى. وبموجب هذا النظام، تتصل الوزارة بصاحب العمل في غضون ثلاثة أيام من تقديم الشكوى بحقه وتُجري تفتيش متابعة في مكان العمل بعد خمسة أيام. وتحيل الوزارة المنازعات التي يتعذر حلها عبر هذا النظام إلى المحاكم العمالية، ولا يتحمل العمال عبء تسديد أي رسوم مقابل تسويتها.

وتشير التقارير إلى أن العمال الوافدين يترددون في الإبلاغ عن تعرضهم للعنف والإيذاء خشية ترحيلهم أو مقاضاتهم بسبب انتهاك قوانين الهجرة. وتضطلع الشرطة بمسؤولية تحويل العمال الوافدين إلى مراكز الأمان ومرافقتهم إليها في حال تعرضهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو لغيره من أشكال الإساءة. وتموّل الحكومة مراكز لإيواء الناجيات من الاتجار بالجنس والإيذاء في أبوظبي ودبي ورأس الخيمة، حيث تتاح لهن المساعدة الطبية والنفسية والقانونية والدراسية والمهنية. كذلك، تموّل الحكومة مركزاً لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر من الذكور[45].

©LeoPatrizi/E+ via Getty Images

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

05

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

تعتبر الشريعة الإسلامية المرجعية الأساسية في غالبية المسائل، إذ ينص القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية على أنه "يرجع في فهم النصوص التشريعية في هذا القانون، وتفسيرها، وتأويلها، إلى أصول الفقه الإسلامي وقواعده"[46]. وتنظر محكمة الأحوال الشخصية في جميع المسائل الأسرية مثل الزواج، والطلاق، والنفقة، والوصاية، والحضانة وزيارة المحضون، وإثبات الأهلية القانونية، وإثبات النسب، والميراث[47].

وأحكام قانون الأحوال الشخصية "تسري على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ما لم يكن لغير المسلمين منهم أحكام خاصة بطائفتهم وملتهم؛ وعلى غير المواطنين، ما لم يتمسك أحدهم بتطبيق قانونه"[48]. ويمكن بالتالي لغير الإماراتي طلب تطبيق قوانين موطِنه في مسائل الأحوال الشخصية[49]. ويجيز القانون تطبيق قوانين الأحوال الشخصية ذات الصلة الخاصة بالدول الأخرى على غير المسلمين.

عُدّل قانون الأحوال الشخصية عام 2019. وأدخِلت عليه تعديلات إضافية في العامين 2020 و2021 شملت غالبيتها عمل المحاكم ونطاق القانون وإجراءات تنفيذ الأحكام. وفي إمارة أبوظبي ودبي والشارقة محاكم للأسرة ونيابات متخصصة في قضايا الأسرة والأطفال. ويُحتفَظ ببيانات متعلقة بقضايا الأسرة والأطفال في محاكم أبوظبي ودبي والمحاكم الاتحادية بالدولة. وفي العام 2016، أنشئت محكمة الأسرة بالشارقة، وفي العام 2021 افتُتحت محكمة أبو ظبي للأحوال الشخصية لغير المسلمين. وفي العام 2020، وفي إطار تعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان كفاءة التقاضي، صدر قرار بإنشاء محكمة أبوظبي للأسرة والدعاوى المدنية والإدارية تختص بالنظر في الطلبات والدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية والدعاوى المدنية والإدارية والمنازعات الإيجارية.

ألف. زواج الأطفال

بموجب القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية لسنة 2005، تكتمل أهلية الزواج ببلوغ الثامنة عشرة من العمر. ولا يتزوج من بلغ شرعاً ولم يكمل الثامنة عشرة إلا بموافقة قضائية[50].

وبالرغم من اعتماد المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2019 بتعديل القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005، وتحديد بموجبه السن الأدنى للزواج بالثامنة عشرة للإناث والذكور، غير أن المادة 30 المعدَّلة حديثاً من القانون الاتحادي رقم 28 لا تزال تنص على استثناءات في الحالات التي يُعتبر فيها أن الطفل قد بلغ "النضج"، وحيثما تتوفر مجموعة من المعايير بما فيها مدى ملاءمة فارق السن وقدرة الزوج على تقديم الدعم المنزلي والمالي المناسبين بعد الزواج، على النحو الذي تحدِّده لجنة منشأة خصيصاً بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 71 لسنة 2020.

باء. إبرام عقد الزواج

الزوج وولي أمر الزوجة هما طرفا عقد الزواج، ولكن يلزم أيضاً موافقة الزوجة وتوقيعها[51]. ويمكن لغير المسلمين طلب تطبيق الإجراءات المتبعة في بلدهم الأم.

ويجوز للمرأة تضمين عقد الزواج شروطاً محدَّدة، مثل عدم منعها من العمل والدراسة، وعدم التعرض لأموالها الخاصة، وعدم الإضرار بها مادياً ومعنوياً.

وتعدُّد الزوجات مشروع في الإمارات العربية المتحدة، شرط أن يعدل الزوج بين زوجاته وينصف بينهن[52].

وللزوجين حقوق وواجبات يحدِّدها القانون، مثل استمتاع كل منهما بالزوج الآخر فيما أباحه الشرع، والمساكنة الشرعية، وحسن المعاشرة، وتبادل الاحترام والعطف، والمحافظة على خير الأسرة، والعناية بالأولاد وتربيتهم بما يكفل تنشئتهم تنشئة صالحة[53].

ويكون رب الأسرة الأب أو الأم[54].

وفي 25 آب/أغسطس 2020، أقرت حكومة الإمارات العربية المتحدة تعديلات جديدة على قانون الأحوال الشخصية أُلغي بموجبها البند 3 من المادة 56 الذي يُلزم المرأة بطاعة زوجها

©OwenPrice/E+ via Getty Images

بالمعروف بحسب الشريعة الإسلامية. وعُدِّلت أيضاً المادة 72 لحذف الإشارة إلى الطاعة الواجبة.

ومنذ سريان التعديلات، رُفعت القيود عن حق المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة في العمل بعد أن كان يجوز للزوجة أن تخرج من البيت في الأحوال التي يُباح لها الخروج فيها بحكم الشرع أو العرف أو بمقتضى الضرورة[55]. وللزوجة أيضاً الحق في إكمال تعليمها[56].

ويُلزم القانون الزوج بالإنفاق على زوجته خلال الزواج. وتسقط نفقة الزوجة إذا منعت نفسها من الزوج، أو لم تنتقل إلى بيت الزوجية أو هجرته بدون عذر مشروع، أو إذا صدر حكم أو قرار من المحكمة مقيِّد لحريتها جاري تنفيذه[57].

وكذلك، رفعت التعديلات الأخيرة على قانون الأحوال الشخصية جميع القيود المفروضة على المرأة في اختيار مكان العيش وفي التنقُّل بمفردها داخل الدولة وخارجها[58].

وفيما يتعلق بنظام الملكية الزوجية، يحتفظ كل طرف بأصوله وممتلكاته بموجب أحكام الشريعة الإسلامية[59].

جيم. الطلاق

يمكن للرجل أن يطلب الطلاق بدون حاجة إلى تبرير[60]، بيد أنه لا يمكن للمرأة أن تطلبه إلا لأسباب محدَّدة، منها الضرر أو الشقاق الذي يتعذر معه دوام العشرة، ورهناً بإذن قضائي. وتشمل أسباب أخرى إحجام الزوج عن دفع النفقة، وتغيُّبه في مكان مجهول أو يتعذر الوصول إليه، وكونه مفقوداً وليس له مال، والحكم عليه بعقوبة مقيِّدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر[61]. وتجري كافة إجراءات الطلاق أمام المحكمة بحضور كلا الطرفين، أو ممثليهما المعيّنين قانوناً، خلال المداولات وجلسات الاستماع.

ويجوز للمرأة، برضا زوجها، أن تطلب الخلع بدون اشتراط إثبات الأسباب، ولكن يتعين عليها في هذه الحالة إعادة مهرها والتخلي عن حقوقها المالية في النفقة. والخلع، الذي يشترط موافقة الزوجين[62]، استُحدث عندما تم إقرار قانون الأحوال الشخصية المقنّن في عام 2005.

ولكل من الزوجين طلب التفريق إذا حصل تغرير من الزوج الآخر أدى الى إبرام عقد الزواج، أو إذا ثبت بتقرير طبي عقم الآخر، أو إذا ثبت إصابة الآخر بمرض مُعد.

أما فيما يخص الوافدين وغير المسلمين، فيمكنهم تقديم طلب للطلاق إما في بلدانهم أو في دولة الإمارات العربية المتحدة. وإذا رغب الطرفان بتطبيق قانون الطلاق الساري في بلدهما، فعليهما طلب ذلك أمام المحكمة. وتنص المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية على ما يلي: "تسري أحكام هذا القانون على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ما لم يكن لغير المسلمين منهم أحكام خاصة بطائفتهم وملتهم. تسري أحكام هذا القانون على غير المواطنين، ما لم يتمسك أحدهم بتطبيق قانونه".

دال. الولاية وحضانة الأطفال

بموجب القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية، إن الأم البيولوجية للطفل هي الحاضنة والأب هو الولي. وتشمل الحضانة الرعاية اليومية للطفل، وعادة ما تُمنح للأم بما لا يتعارض مع حق الولاية التي تُمنح للأب.

وفي جميع الأحوال، يعتبر الأب مسؤولاً عن إعالة الطفل من الناحية المالية. وهو المسؤول عن توفير المسكن ونفقات الغذاء والرعاية الطبية والتعليم وغيرها من الضروريات.

والحضانة والولاية قضيتان منفصلتان يتم التعامل معهما بشكل فردي، حيث لا يتساوى تقسيم مسؤوليات الطفل بين الأبوين في دولة الإمارات.

وتضع المحكمة مصلحة الطفل في المقام الأول. وعليه، للأم حضانة أولادها عند النزاع على الحضانة ما لم يقرر القاضي خلاف ذلك لمصلحة المحضون، في حين يبقى تحت إشراف الولي (الأب)[63].

وللأب حق الوصاية على أطفاله. وتستمر الوصاية بعد الطلاق، وتنتقل في حال تغيَّب الأب إلى أقاربه الذكور. وفي حال الطلاق، تكون للأم حضانة أطفالها حتى بلوغ ابنها الحادية عشرة وابنتها الثالثة عشرة، ما لم ترَ المحكمة تمديدها لمصلحة الأبناء وذلك إلى أن يبلغ الذكر أو تتزوج الأنثى.

هاء. الميراث

يعالج قانون الأحوال الشخصية مسألة الميراث ويتبع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتنص الأحكام ذات الصلة على حق المرأة في الميراث بغياب أي وصية، ولكنها تحظى بنصف نصيب الرجل إذا كانت تربطهما العلاقة نفسها مع المتوفى. ويمكن للمقيمين غير المسلمين اختيار عدم تطبيق الشريعة بل قوانين الميراث السارية في بلدانهم.

واو. الجنسية

جرى تنظيم جميع قضايا الجنسية الإماراتية في القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر وتعديلاته بالقانون رقم 10 لسنة 1975 والمرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2017 الذي وسَّع من حقوق الأم الإماراتية في منح جنسيتها لأبنائها.

وبموجب قانون الجنسية، يكتسب الأطفال تلقائياً جنسية ولي أمرهم الذكر. ويمكن للأم الإماراتية التقدم بطلب للحصول على الجنسية لطفلها شرط أن يكون قد عاش في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة ست سنوات[64]. بالإضافة إلى ذلك، يمنح قانون الجنسية المرأة الإماراتية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها المولودين في الدولة أو في الخارج إذا لم يثبت نسبهم لأبيهم قانوناً، أو إذا وُلِدوا لأب مجهول أو لا جنسية له. وللقصر من والد فقد الجنسية أن يستردوا جنسية الدولة، بناءً على طلبهم، عند بلوغهم سن الرشد.

ولا تستطيع المرأة أن تنقل الجنسية الإماراتية إلى زوجها الأجنبي. وفي ما يتعلق بالإقامة، يمكن للمرأة المقيمة في أبوظبي أن تكفل زوجها وأولادها إذا كانت إقامتها تفيد بأنها مهندسة أو معلمة أو طبيبة أو ممرضة أو تشغل أي مهنة أخرى في القطاع الصحي، وإذا كان راتبها الشهري لا يقل عن عشرة آلاف درهم أو ثمانية آلاف درهم بالإضافة إلى المسكن. ويمكن للمرأة المقيمة في دبي أن تكفل أسرتها بإذن خاص إذا كان راتبها الشهري يتعدى عشرة آلاف درهم، حتى وإن لم تكن تمارس أي من المهن السابق ذكرها. ويجوز للأم العزباء التي ترعى طفلها بمفردها كفالة أسرتها[65].

©sezer ozger/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

06

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

ألف. الرعاية الصحية للأمهات

يمكن للمرأة الحصول على الرعاية الصحية للأمهات إذا كانت تحمل بطاقة هوية وطنية سارية المفعول، أو بطاقة تأمين أو بطاقة صحية لوزارة الصحة ووقاية المجتمع وبطاقة الدفع الذاتي في العيادات الخاصة. وهناك 148 مركزاً للرعاية الصحية للأمهات في مختلف أنحاء الإمارات وأكثر من 150 مستشفى عاماً وخاصاً تقدم دعماً متخصصاً ومتعدِّد اللغات. وتجدر الإشارة إلى أن جميع العيادات والمستشفيات العامة تعتمد ميثاق حقوق ومسؤوليات المريض. ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2021، تمت 99.9 في المائة من الولادات الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت إشراف موظفين من ذوي الاختصاص.

وأصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانون الصحة العامة الاتحادي رقم 13 لسنة 2020 الذي يدعم ويعزز صحة الأم والرعاية الصحية للأسرة. وبموجبه، يقتضي توفير الخدمات المتعلقة بصحة الأسرة بما فيها الصحة الإنجابية والتوعية بها، ورعاية الأم وبصفة خاصة في أثناء فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة وأثناء الرضاعة.

باء. وسائل منع الحمل

لم تضع دولة الإمارات العربية المتحدة خطة أو سياسة أو استراتيجية خاصة بشأن تنظيم الأسرة، على الرغم من توفر الوسائل ذات الصلة في الصيدليات[66]. وحبوب منع الحمل متاحة على نطاق واسع بدون وصفة طبية، ويتاح التثقيف الصحي والاستشارة حول طرق وخدمات منع الحمل للنساء خلال زيارة رعاية ما بعد الولادة أو أي زيارة إلى مركز الرعاية الصحية الأولية أو المستشفى.

©arto canon/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

©Phynart Studio/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

جيم. الاجهاض

يحظّر قانون العقوبات الإجهاض[67]، وتعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تتجاوز عشرة آلاف درهم أو بالعقوبتين معاً كل حبلى أجهضت نفسها عمداً بأي وسيلة كانت. ويعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين أو بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف درهم من أجهضها عمداً برضاها بأي وسيلة كانت. فإذا كان من أجهضها طبيباً أو جراحاً أو صيدلانياً أو قابلة أو أحد الفنيين كانت العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات. ويعاقَب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات من أجهض عمداً حبلى بغير رضاها. ولا يتناول القانون على وجه التحديد مسألة إجهاض الناجيات من الاغتصاب.

دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية

يتناول القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2020 بشأن الصحة العامة في المادة 9 منه مسألة الإرشاد والتثقيف الصحي، ومع ذلك فإن التثقيف في مجال الصحة الجنسية ليس إلزامياً بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة[68]. وحسب ما جاء في التقرير الدوري الرابع الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2020) "يتلقى المراهقون دروساً تناسب أعمارهم من خلال الدليل التثقيفي المدرسي عن صحة الأسرة الذي يشمل مواضيع التخطيط الأسري والحمل ودروس عن البلوغ عند الإناث والذكور والسلوكيات والممارسات المصاحبة له". ومن خلال برامج الصحة المدرسية والتثقيف الصحي، تقوم الجهات الصحية في الدولة بتزويد الفتيات بالمعلومات الصحية وتثقيفهن عن مرحلة البلوغ وما يرافقها من تغيُّرات.

ومع ذلك، فهذا لا يستجيب تماماً للتوصية 42(ب) التي وجهتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث. وقد أوصت اللجنة دولة الإمارات العربية المتحدة "أن تضمن بصورة فاعلة تزويد المراهقين بثقافة تناسب أعمارهم عن الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك السلوك الجنسي الرشيد، والوقاية من الحمل المبكر، والأمراض المنقولة جنسياً"[69].

هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة

يتمتع جميع المواطنين وغير المواطنين المعسرين بالحق في إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية مجاناً. كذلك، يتوفر العلاج والرعاية المجانيين لكافة المواطنين[70]. وتخضع جميع النساء الحوامل لفحص فيروس نقص المناعة البشرية.

ووفقاً لمعلومات صادرة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لم تضع الإمارات العربية المتحدة سياسة محدَّدة بشأن الاستجابة لمرض الإيدز ولا استراتيجية صحية تدمج الاستجابة للمرض[71].

بالمقابل، يصون القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2014 بشأن مكافحة الأمراض السارية في الإمارات العربية المتحدة حماية بيانات مرضى فيروس نقص المناعة البشرية والفحوص والاختبارات الطبية التي يجرونها. كذلك، صدر قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2010 بشأن نظام وقاية المجتمع من فيروس نقص المناعة البشري وحماية حقوق المتعايشين معه.

واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة

يجرّم قانون العقوبات الاتحادي النشاط الجنسي المثلي بالتراضي وكلَ رجل تنكر بزي امرأة. ويجوز بموجبه معاقبة السلوك الجنسي المثلي المصنّف بـ"هتك العرض بالرضا" بالحبس مدة لا تقل عن سنة[72]، أو من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة أو كل من حرَّض ذكراً على ذلك بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات[73].

وبدورها، تجرّم قوانين العقوبات الخاصة بمختلف الإمارات العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد، فالمادة 80 من قانون العقوبات لإمارة أبو ظبي تحدِّد العقاب بالسجن لمدة 14 عاماً، وتنص المادة 177 من قانون العقوبات لإمارة دبي على عقوبة تصل إلى 10 سنوات للمتهمين بممارسة هذه الأفعال.

وبموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2016 بشأن المسؤولية الطبية، يحظّر على الطبيب إجراء عمليات تغيير الجنس (المادة 5)، ولكن يمكنه إجراء عمليات تصحيح الجنس ضمن شروط وفي حالات محدَّدة (المادة 7).

التشريعات

- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1971. https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 31 لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات. https://laws.uaecabinet.ae/ar/user/download-legislation?id=693.
- قانون اتحادي رقم 17 لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل. https://www.mohre.gov.ae/handlers/download.ashx?YXNzZXQ9NjU5MQ%3d%3d.
- قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم 3 لسنة 1987. مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987.
- قانون اتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية. https://laws.uaecabinet.ae/ar/user/download-legislation?id=34.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية.
- قانون اتحادي رقم 51 لسنة 2006 بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. https://laws.uaecabinet.ae/ar/user/download-legislation?id=2.
- قانون اتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة. https://laws.uaecabinet.ae/ar/user/download-legislation?id=115.
- قرار مجلس الوزراء رقم 15 لسنة 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية وتعديلاته. https://laws.uaecabinet.ae/ar/user/download-legislation?id=22.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري. https://www.mocd.gov.ae/handlers/download.ashx?YXNzZXQ9MzIxNg%3d%3d.
- القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 6 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل.
- قانون اتحادي رقم 13 لسنة 2020 بشأن الصحة العامة.
- سياسة حماية الأسرة. https://www.mocd.gov.ae/handlers/download.ashx?YXNzZXQ9MzQxMQ%3d%3d.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 29 لسنة 2021 في شأن دخول وإقامة الأجانب. https://laws.uaecabinet.ae/ar/user/download-legislation?id=692.

المراجع

Centre for Justice and Human Rights, End All Injustice against Women in the United Arab Emirates Submission to the CEDAW Committee in its review to the United Arab Emirates' Periodic Report - 62nd Session (October 2015). Available at http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/ARE/INT_CEDAW_NGO_ARE_21873_E.pdf.

Human Rights Watch, "Time to Take Action for Women in the United Arab Emirates," 8 March 2015. Available at https://www.hrw.org/news/2015/03/08/time-take-action-women-united-arab-emirates.

Human Rights Watch, "Spousal Abuse Never A 'Right," 19 October 2010. Available at https://www.hrw.org/news/2010/10/19/uae-spousal-abuse-never-right.

International Federation for Human Rights (FIDH), Women's Rights in the United Arab Emirates (UAE) Note submitted to the 45th Session of the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW) on the occasion of its first examination of the UAE, (January 2010). Available at https://www.fidh.org/IMG/pdf/UAE_summaryreport_for_CEDAW.pdf.

"UAE: Ministerial Legislative Committee Discusses Amendments to Anti Human Trafficking," Inter Press Service News Agency, 22 October 2015. Available at http://ipsnotizie.it/wam_en/news.php?idnews=10048.

Khalife, N., "How the UAE Condones Sexual Violence," The Guardian, 29 June 2010. Available at http://www.theguardian.com/commentisfree/2010/jun/29/uae-rape-victims-women.

Kirdar, S., Women's Rights in the Middle East and North Africa, United Arab Emirates (Freedom House, 2010). Available at https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/United%20Arab%20Emirates.pdf.

Musawah, Musawah Thematic Report on Article 16 & Muslim Family Law: United Arab Emirates (UAE) (November 2015). Available at https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2019/05/UnitedArabEmirates-Thematic-Report-2015-CEDAW62.pdf.

Organization for Economic Cooperation and Development, Social Institutions Gender Index United Arab Emirates (2014). Available at http://genderindex.org/country/united-arab-emirates.

Redress, Submission to the 62nd Session Committee on the Elimination of Discrimination against Women for Consideration of the Combined Second and Third Periodic Report of the United Arab Emirates (September 2015). Available at http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/ARE/INT_CEDAW_NGO_ARE_21797_E.pdf.

UAE Statistics, Legislations and Violence against Women: Concepts, Terms, and Indicators. Available at http://www.fcsa.gov.ae/reportsupload/Violence%20Against%20Woman/القنة%20المراة حنان%20ضد%20العنف.pdf.

United Nations CEDAW Committee, Concluding observations on the combined second and third periodic reports of the United Arab Emirates, 20 November 2015. Available at http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=En&CountryID=184.

United Nations Children's Fund (UNICEF), UAE, MENA Gender Equality Profile (2011). Available at http://www.unicef.org/gender/files/UAE-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Combating Domestic Violence against Women and Girls: Policies to Empower Women in the Arab Region, (2013). Available at https://www.unescwa.org/publications/combating-domestic-violence-against-women-and-girls-policies-empower-women-arab-region.

UN Women, Receiving Countries, United Arab Emirates: Review of Laws, Policies and Regulations Governing Labour Migration in Asian and Arab States. Available at https://asiapacific.unwomen.org/en/digital-library/publications/2013/5/review-of-laws-policies-and-regulations-governing-labour-migration.

Welchman, L. 'Bahrain, Qatar, UAE: First time Family Law Codifications in Three Gulf States', in: Atkin, B (ed), International Survey of Family Law (Bristol: Jordan, 2010), pp.163-178.

United Arab Emirates (UAE): Legal reforms to strengthen women's economic inclusion – Case Study https://documents1.worldbank.org/curated/en/099419309142218876/pdf/IDU073eb970d033eb04d4608fc80d158fa944973.pdf

الحواشي

1. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1971، المادة 7.
2. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_discrimination_hatred_2019.pdf.
3. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/family-protection-policy.
4. http://www.nccht.gov.ae/download.aspx?FileID=139&download=1.
5. التقرير الدوري الرابع الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2020).
6. المرجع نفسه.
7. Haneen Dajani, “Abu Dhabi Courts Launch Country’s First Legal Aid System,” The National, 30 October 2013. Available at http://www.thenational.ae/uae/courts/abu-dhabi-courts-launch-countrys-first-legal-aid-system.
8. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/promoting-the-competency-of-the-judicial-system-in-the-uae/legal-aid-and-guidance.
9. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures/civil-cases-/mediation.
10. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_passport_2019.pdf.
11. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/visa-and-emirates-id/emirates-id.
12. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures/civil-cases.
13. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/starting-a-business-in-a-free-zone.
14. التقرير الدوري الرابع الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2020).
15. https://www.centralbank.ae/ar/node/2239.
16. قرار محكمة تمييز دبي الصادر في 29 كانون الأول/ديسمبر 2008 في الطعن المدني رقم 73/2009.
17. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_women_on_board_2019.pdf.
18. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_judical_authority_2019.pdf.
19. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_women_in_parliament_2019.pdf.
20. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة 54.
21. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_family_violence_2019.pdf.
22. التقرير الدوري الرابع الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2020).
23. الملاحظات الختامية الموجّهة الى دولة الإمارات من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في معرض تقديم تقريرها الدوري الرابع.
24. https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/family-protection-policy.
25. قانون العقوبات، المادة 413
26. قانون العقوبات، المادة 417.
27. المرجع نفسه، المادة 422.

28. المرجع نفسه، المادة 419.
29. قانون اتحادي رقم 51 لسنة 2006 بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المعدَّل بالقانون رقم 1 لسنة 2015.
30. قانون العقوبات، المادة 364.
31. gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_labour_law_2019.pdf.
32. المرجع نفسه.
33. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_maternity_policy_2019.pdf.
34. مرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 في شأن تنظيم علاقات العمل، المادة 30.
35. المرجع نفسه.
36. المرجع نفسه.
37. Maternity leave increased to 90 days for civil servants, 65 days for financial centre, CIPD, 10 May 2017. Available at https://www.cipd.ae/news/maternity-leave-rule-dubai.
38. https://www.mohre.gov.ae/ar/paternity-leave.aspx.
39. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/jobs/working-in-uae-government-sector/nurseries-in-public-offices.
40. مرسوم بقانون رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات، المادة 413.
41. قانون العمل، المادة 121.
42. United States, Department of State, Trafficking in Persons Report, UAE.
43. Anwar Ahmad, Thamer Al-Subaihi, "Workers and employers praise UAE labour law reforms," The National, 30 September 2015.
44. قانون اتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة. متاح على الرابط التالي: https://www.dubaihires.com/wp-content/uploads/2019/03/Federal-Law-no-10-2017-Arabic-Version.pdf.
45. United States, Department of State, Trafficking in Persons Report, UAE (2020). Available at https://www.state.gov/reports/2020-trafficking-in-persons-report/.
46. القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية، المادة 2.
47. قانون الإجراءات المدنية.
48. المرجع نفسه، المادة 1.
49. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/law-for-personal-affairs.
50. https://www.gbc.gov.ae/assets/uploads/gbc_personal_status_2019.pdf.
51. القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية، المادة 39.
52. المرجع نفسه، المادتان 55(6) و77.
53. المرجع نفسه، المواد من 54 إلى 56.
54. https://www.gbc.gov.ae/ar/legislations.html.
55. القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية، المادة 72.
56. المرجع نفسه، المواد من 54 إلى 56.
57. المرجع نفسه، المادة 71.
58. https://www.gbc.gov.ae/ar/legislations.html.
59. https://hhslawyers.com/blog/asset-division-after-divorce-in-uae.
60. القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية، المادة 106.
61. المرجع نفسه، المواد من 101 إلى 103.

62. Lynn Welchman, “Bahrain, Qatar, UAE: First time Family Law Codifications in Three Gulf States,” in Atkin, B. (ed), International Survey of Family Law (Bristol, Jordan Press, 2010), pp.163-178, at.172.
63. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/divorce-in-the-uae.
64. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/passports-and-traveling/emirati-nationality.
65. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/visa-and-emirates-id/residence-visa/sponsoring-family-residency-visa-by-expatriates.
66. https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Sexual.pdf.
67. قانون العقوبات، المادة 391.
68. https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/situational_analysis_final_for_web.pdf.
69. https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fARE%2fCO%2f2-3&Lang=en.
70. https://www.doh.gov.ae/ar/.
71. https://lawsandpolicies.unaids.org/country?id=ARE&lan=en.
72. قانون العقوبات، المادة 356.
73. المرجع نفسه، المادة 364.

المصفوفة ومعايير الترميز

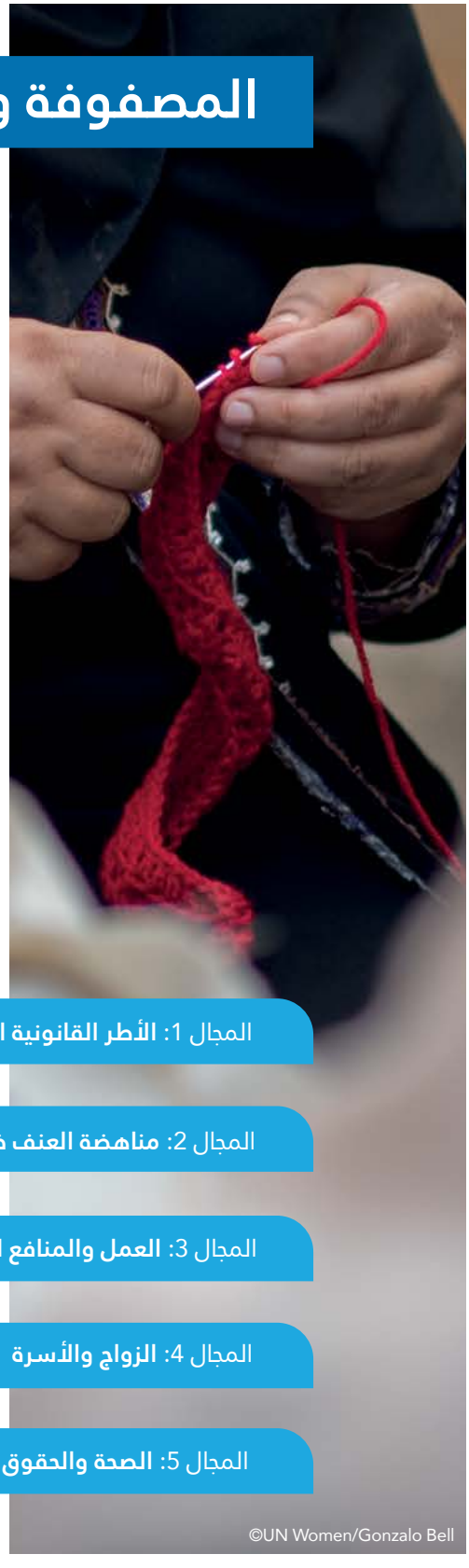

نعم

ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف.

جزئياً

تمت معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي، ولكن ما زالت هناك فجوات جسيمة. وما زال القانون يورد بعض الأوجه الهامة من عدم مساواة النوع الاجتماعي التي يجب معالجتها و/أو هناك فجوات جسيمة في الحماية القانونية من العنف.

لا

لا ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف غير متوفرة أو أنها موجودة ولكن بمستوى متدنٍ.

لا تتوفر أي بيانات.

لا يغطي القانون هذه المسألة.

المجال 1: **الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة**

المجال 2: **مناهضة العنف ضد المرأة**

المجال 3: **العمل والمنافع الاقتصادية**

المجال 4: **الزواج والأسرة**

المجال 5: **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**

المجال 1: الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة

التعزيز

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

- تم التصديق عليها بدون تحفظات.
- تم التصديق عليها مع تحفظات.
- لم يتم التصديق عليها.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

- تشير مواد في الدستور صراحةً إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة.
- يورد الدستور بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة، لكنه ينصّ على حقوق محدودة أو غير متكافئة للمرأة.
- لا تتناول أي مواد في الدستور مسألة المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد المرأة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو القانون العرفي.
- القانون العرفي ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور .

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو قانون الأحوال الشخصية.
- قانون الأحوال الشخصية ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

- يحدّد القانون بوضوح ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة عموماً، ولكنّه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يذكرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، بدون الاعتراف بدور النظم غير الرسمية في تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان وصونها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز؛ أو لا يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز.

لا يحدد القانون ولاية نُظم العدالة غير الرسمية واختصاصها.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

هناك قانون يجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

هناك قانون عام يحظّر التمييز، ولكنه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يأتي على ذكرهما.

ليس هناك قانون يحظّر أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

هناك نصّ صريح يؤكد على المساواة بين المرأة والرجل في تولي المناصب العامة والسياسية ويمنع التمييز في هذا الشأن.

ليس هناك أحكام تحظّر على المرأة تولي المناصب العامة والسياسية، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هناك أحكام قانونية تمنع صراحةً المرأة من التمتع بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية ومن إمكانية الوصول إليها.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو تتجاوزه.

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني لا تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو اعتمدت الدولة نظام الحصص الطوعي.

ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصص المرأة في مقاعد البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف في السياسة و/أو الانتخابات بدون الإشارة الصريحة إلى العنف ضد المرأة.

ليس هناك قانون يجرّم أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الإنفاذ والرصد

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل الجنائية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تكفل المعونة القانونية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل المدنية/الأسرية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تنصّ على كفالة المعونة القانونية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في كافة المسائل المدنية.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في جميع المحاكم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة).

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في معظم الحالات، لكن لا تزال هناك استثناءات كبيرة.

ليس لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة خلافاً لشهادة الرجل في معظم الحالات.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

ينصّ القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

تذكر القوانين العامة للإحصاءات بوضوح نوع الجنس بوصفه مجالاً يتعين مسحه، غير أنها لا تلزم بإنتاج و/أو نشر هذه الإحصاءات أو توجبه.

ليس هناك تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات قانونية في كافة المسائل الشخصية/الأسرية.

هل هناك حوافز لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، أو حصص إلزامية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال؟

هناك حصص إلزامية للنساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال أو هناك حوافز للأحزاب لإدراج النساء في قوائم المرشحين.

هناك حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، لكن ليس هناك عقوبات في حال عدم الامتثال.

ليس هناك تشريع يلزم الأحزاب بتخصيص حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، ولا ينصّ أي تشريع على حوافز للأحزاب للقيام بذلك.

المجال 2: مناهضة العنف ضد المرأة

التعزيز

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف البدني و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف الجنسي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف الجنسي؛ و/أو لا يسّر حصول المرأة على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف النفسي/العاطفي، ولا يجرّم العنف الأسري و/أو لا يمكّن المرأة من الحصول على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

هناك قانون بشأن العنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.	هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي، و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.	ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي معرّف في التشريعات ويحظّره القانون الجنائي أو قانون العمل.	التحرش الجنسي غير معرّف في التشريعات، غير أنه ترد في القانون الجنائي أو قانون العمل عقوبات قد توفر بعض الحماية.	هناك حد أدنى من الحماية أو لا حماية على الإطلاق من التحرش الجنسي في القانون الجنائي أو قانون العمل.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ولا يشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.	يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ويشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.	يشترط القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج أو يصفها بجريمة "شرف" أو جريمة ضد الأسرة. وليس هناك إشارة صريحة إلى عدم الرضا باعتباره عنصراً من عناصر الجريمة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.	يبرّأ الجاني إذا تزوج الضحية في ظروف محدودة، مثلاً نتيجة إنفاذ القانون العرفي أو وجود ثغرات في القوانين الجنائية تسمح بالتبرئة عندما تكون الضحية فتاة دون السن المقررة قانوناً.	يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

يتناول القانون الجنائي صراحةً الاغتصاب الزوجي ويُجرّمه.	يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرعى جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.	يفسّر النظام القانوني التعريف القانوني للاغتصاب الوارد في القانون الجنائي/ الشريعة الإسلامية باعتبار أنه يستبعد الاغتصاب الزوجي.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

لا يجرّم القانون فعل الزنا.	لا يجرّم القانون الجنائي فعل الزنا، لكن تطبّق العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.	يجرّم القانون فعل الزنا.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

ليس هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".	ألغي بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، ولكن لا تزال هناك ثغرات.	هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.	نوع واحد فقط من أوامر الحماية ممكن.	ليس هناك أحكام لإنفاذ أوامر الحماية، أو إذا كانت هناك أوامر حماية فهي تؤدي إلى احتجاز الضحايا/الناجيات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

هناك قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تنصّ على تدابير عقابية وحمائية ووقائية.	تُجرَّم بعض الأشكال المتمايزة للاتجار، مثل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، ولكن لا يلزم القانون باتخاذ تدابير حمائية ووقائية.	ينصّ القانون الجنائي على حد أدنى من جرائم الاتجار بالبشر أو لا ينصّ على أي جرائم في هذا الشأن.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

يحظّر أو يجرّم تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.	تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث فعلٌ تنظّمه اللوائح ولكنها لا تجرّمه. ويُمارس فعل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهو غير محظور.	ليس هناك حالات موثقة. وليس هناك أي حظر قانوني.

هل يجرّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

لا يجرّم الأشخاص الذين يبيعون الجنس/ يشتغلون بالجنس.	يجرّم الاشتغال بالجنس، رهناً باستثناءات تجيزه في بعض المجالات الخاضعة للإشراف التنظيمي.	تجرّم قوانين مكافحة البغاء الأشخاص الذين يبيعون الجنس/يشتغلون بالجنس.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

لا يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. ولا تطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

هناك تفسيرات قضائية متضاربة للقانون الجنائي فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية. وتطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية.

لم يتناول التقييم القطري هذا الموضوع.

لا يتطرق القانون إلى هذه المسألة.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

هناك أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

ليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء و/أو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها.

ليس هناك أي أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

الإنفاذ والرصد

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

تقدم الهيئات الحكومية تعهدات ملزمة في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إتاحة التمويل للبرامج والأنشطة ذات الصلة.

هناك تعهدات في الميزانية، لكنها غير ملزمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.

ليس هناك تعهدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه.

وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لكن ليس هناك آلية للرصد والتنفيذ.

ليس هناك خطة عمل أو سياسة وطنية.

المجال 3: العمل والمنافع الاقتصادية

التعزيز

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة/تنصّ على عدم التمييز ضدها.

لا يتضمن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التمييز ضد المرأة، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّمه.

لا يحظّر التمييز ضد المرأة في العمل.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.		لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية أسوةً بالرجل.	يمنح القانون المرأة والرجل الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية، غير أن الغموض يلف عناصر الأجر الأخرى، بما في ذلك البدلات على سبيل المثال لا الحصر.	لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية خلافاً للرجل.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

هناك قانون يؤكد حق المرأة في أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل.	ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.	هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

هناك قانون يؤكد حق المرأة في العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل.	ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.	هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظّر قانون العمل على أصحاب العمل فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.	بالرغم من أن قانون العمل لا يتضمن حظراً محدّداً بشأن فصل النساء بسبب الحمل، فإن هذا السلوك قد يكون غير قانوني بموجب أحكام أخرى، مثل التمييز غير القانوني.	لا يحظّر القانون فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر وفقاً للمعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً أو لفترة أطول.	للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر لفترة أقل من المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً.	ليس للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.	ينصّ القانون على إجازة أبوة رمزية مدفوعة الأجر.	ليس للآباء الحق القانوني في إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

ينصّ القانون على حقوق متساوية في التعاقد.	ليس هناك قيود قانونية تُفرض على حق المرأة في إبرام العقود، غير أن هناك بعض الأحكام العامة الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة التي تتعارض مع حقها في التعاقد.	يفرض القانون شروطاً على حق المرأة في التعاقد.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية، ويعاد تأكيد حقها في ذلك ضمن أطر سياساتية أو استراتيجية أخرى.

ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التحرش الجنسي في مكان العمل.

لا يتضمّن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّم هذا الفعل.

لا تتناول أي تدابير تشريعية التحرش الجنسي في مكان العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، لكن ليس هناك أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

ليس هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل ولا لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات.

ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات، ويمنح النساء حصراً خيار التقاعد المبكر.

ينصّ التشريع الوطني على سن تقاعد دنيا للعاملات.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين في حق منح الأزواج المعاشات التقاعدية.

تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على حق المرأة في منح زوجها معاشها التقاعدي لكن في ظروف معينة (مثلاً كون الزوج ذا إعاقة).

تجيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية للرجل حصراً منح زوجته معاشه التقاعدي.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يشمل قانون العمل العمال المنزليين في مندرجاته ويكفل لهم قدراً كبيراً من الحماية القانونية من الاستغلال والاعتداء.

للعمال المنزليين بعض الحقوق القانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء، ولكنهم لا يتمتعون بالحماية العمالية ذاتها التي يتمتع بها العمال الآخرون في الاستخدام النظامي أو بحماية مماثلة.

لا يتمتع العمال المنزليون بأي حقوق قانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

هناك نظام تشريعي للملكية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها.

هناك نظام تشريعي للملكية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في التملك.

الإنفاذ والرصد

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

هناك هيئة رسمية متخصّصة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.	هناك هيئة رسمية عامة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.	ليس هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

تؤمن الدولة رعاية الأطفال في القطاع العام، وهناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال المدعومة في القطاع الخاص.	هناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال، غير أنها ليست خدمة شاملة ومتسقة في القطاعين العام والخاص.	ليس هناك رعاية أطفال تتيحها أو تدعمها الدولة في القطاعين العام والخاص.

المجال 4: الزواج والأسرة

التعزيز

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للنساء والرجال، بدون استثناءات قانونية.	السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات هي 18 سنة. ويُسمح بالزواج في سن أصغر رهناً بالسلطة التقديرية القانونية.	السن القانونية لزواج الفتيات هي دون الثامنة عشرة أو لا يوجد حد أدنى لسن الزواج. ولا يحظر الزواج المبكر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الزواج والشروع في الطلاق.	تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق، بيد أن أوجه عدم مساواة قانونية كبيرة لا تزال قائمة.	لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق أو معظمها.

هل يحظّر القانون تعدّد الزوجات؟

يحظّر القانون تعدّد الزوجات.	يُسمح بتعدّد الزوجات وفقاً لشروط صارمة ويستلزم موافقة المحكمة.	يُسمح بتعدّد الزوجات من دون شروط صارمة.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في حضانة الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق. ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى هي شرط قانوني.	للمرأة الحق في حضانة الأطفال حتى سن معينة، ولكن يقيَّد هذا الحق في بعض الحالات، مثل فقدانها الحضانة إذا تزوجت مجدداً.	ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في حضانة الأطفال، ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى ليست شرطاً قانونياً.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية على الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق.	تتمتع المرأة بالحد الأدنى من حقوق الولاية على الأطفال.	لا تتمتع المرأة بأي حق في الولاية على الأطفال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة، ما عدا في ظروف معينة.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن، ولكن في ظروف معينة فحسب.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في اختيار المهنة، بدون أي قيود على أنواع العمل الذي يمكن للمرأة أن تمارسه.

للمرأة بعض الحقوق في اختيار المهنة، ولكن في ظروف معينة فحسب.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز السفر.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز سفر.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها.

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها بموجب الأحكام الدستورية، وهناك تشريع ذو صلة قيد النظر؛ ويحصل الأطفال على بعض حقوق الإقامة من أمهاتهم.

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لأولادها.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق.

هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في الملكية الزوجية، بما في ذلك بعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

ينصّ القانون صراحةً على حق المرأة في حصة متساوية في الميراث عندما لا يترك المتوفى وصية.

يرد ذكر الحقوق المتساوية في الميراث باعتبارها مبدأ في الدستور أو القانون الأساسي، ولكن القوانين العرفية هي التي تطبّق في الممارسة العملية عندما لا يترك المتوفى وصية.

لا توجد أي إشارة قانونية إلى حقوق متساوية في الميراث.

الحق في الميراث غير منصوص عليه في القانون.

الإنفاذ والرصد

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية الدنيا باطل.

هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية قابل للإبطال. غير أن معايير القدرة أو الصلاحية على إبطال الزواج غير محددة وتظل خاضعة لتقدير قضائي فضفاض.

الزواج دون السن القانونية ليس باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية لكنها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أو ليس هناك محاكم خاصة ولكن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة مضمونة.

ليس هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية ولا ضمانة للمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

المجال 5: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

التعزيز

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على الرعاية الصحية للأمهات، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية الصحية للأمهات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل الطارئة، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض هو (أ) قانوني عند الطلب ولا يخضع إلا لحدود فترة الحمل أو (ب) مسموح به على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية التالية: إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، ولا تفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو أي إذن من طرف ثالث في الحالتين (أ) و(ب). ثم إنه لا يمكن توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، في الحالات التي يعطي فيها الطرفان الموافقة التامة.

يسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها (إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية)، لكن ينصّ القانون على توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، أو يُسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها ولكن يشترط الحصول على إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب، أو القاضي) في جميع الحالات أو بعضها.

الإجهاض غير قانوني استناداً إلى سبب أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث،

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني.	(الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب) أو لا تتيح الحصول على هذه الرعاية إلا في الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً.	

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، وترد المواضيع التالية في المنهج الدراسي: (أ) العلاقات، (ب) القيم والحقوق والثقافة والحياة الجنسية، (ج) فهم نوع الجنس، (د) العنف وتوخي السلامة، (هـ) مهارات للرعاية بالصحة وضمان الرفاه، (و) جسم الإنسان ونموه، (ز) الحياة الجنسية والسلوك الجنسي (ح) الصحة الجنسية والإنجابية.	هناك قانون (قوانين) أو لوائح (قوانين) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، ولكن لا يغطي المنهج كافة المواضيع المذكورة.	لا يلزم أي (قوانين) أو لوائح (قوانين) بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.	هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) ذات صلة، لكن تُفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).	لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على هذه الخدمات.

الإنفاذ والرصد

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وقد خُصّص ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها.	هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية ذات صلة، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولم تُخصّص موارد في الميزانية (موارد مالية وبشرية وإدارية) لتنفيذها.	ليس هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية من هذا القبيل.

للاطلاع على
المصفوفة الإقليمية

22-00565